جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

"الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1972-1996)"

"Export Performance And Economic Growth In Jordan: An Empirical Study (1972-1996)"

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

محمود عبد الحفيظ علي خصاونه

بإشراف الدكتور

قاسم الحموري

أيار 1999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك
كليةُ الاقتصاد والعلوم الإداريةُ
قسم الاقتصاد

"الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1972-1996)"

إعداد

عمود عبد الحفيظ علي خصاونه

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية-جامعة اليرموك 1994

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في جامعة اليرموك-قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

د. قاسم الحموري ..... مشرفا ٩٩/٦/٢

د. وليد حميدات ..... عضوا

د. أنور القرعان ..... عضوا

أيار 1999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إهداء

إلى التي منحتني مرآة أنظر من خلالها لرؤية العالم من حولي ...

إلى تلك الشمعة التي تحترق لتنير لنا دروب الحياة الحالكة ...

إلى نبع الحنان والعطاء والفداء ...

إلىٰ أمي الحبيبة -أطال الله في عمرها-

أهدي عملي هذا عسى الله أن ينفع به

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

لله المِنَّة والفضل من قبل ومن بعد،

بتوفيق من الله عز وجل أتممت هذه الدراسة، ولا يسعني إلا أن أسجل أسمى آيات العرفان والشكر الموصول للمشرف على هذه الأطروحة الدكتور قاسم الحموري الذي لم يألُ جهداً بتقديم التسديد والتوجيه مما كان له الأثر الكبير في إنجاح هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذيّ الفاضلين الدكتور وليد حميدات والدكتور أنور القرعان لتفضلهما -مشكورين- قبول مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها ومراجعتها، ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والامتنان لكافة أساتذة قسم الاقتصاد بجامعة اليرموك وأخص بالذكر السيد فتحي السروجي لما قدمه لي من النصح والإرشاد. كذلك أسجل عظيم امتناني ومحبتي إلى والدي ووالدتي الحبيبين وزوجي الكريم وأخواتي الذين لم يدخروا وسعا في تقديم كل العون والمساعدة والتشجيع طيلة مدة دراستي مما كان له كبير الأثر في نفسي.

وأخيراً، خالص الشكر أسجيه إلى كل الزميلات والزملاء الذين لم يبخلوا عليّ بكل عون ومساعدة وشكري الجزيل للسيد محمد غنيمات الذي قام بالمراجعة اللغوية.

الباحثة

عهود خصاونه

أيار 1999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست المحتويات

الصفحة

الإهداء ..... ب

الشكر والتقدير ..... ج

فهرست المحتويات ..... د

فهرست الجداول ..... ز

الملخص باللغة العربية ..... ح

الفصل التمهيدي

المقدمة 1

مشكلة الدراسة 2

الدراسات السابقة 4

هدف الدراسة 6

أهمية الدراسة 7

مصادر البيانات وأسلوب الدراسة 8

تسلسل الدراسة 8

هوامش الفصل التمهيدي 10

الفصل الأول: التصنيع والتنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية

(1-1) المقدمة 12

(1-2) مفهوم التنمية والنمو 12

(1-3) تقرير البنك الدولي لعام 1987 13

(1-4) الصناعة والتصنيع 15

(1-5) سياسات التصنيع 16

(1-5-1) استراتيجية إحلال المستوردات الصناعية 16

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1-5-2) استراتيجية التصنيع بقصد التصدير 18
(1-6) التغييرات الهيكلية 19
(1-6-1) دور التصنيع في التنمية الاقتصادية 21
(1-6-2) التصنيع والصادرات 23
(1-7) الصادرات الكورية 23
هوامش الفصل الأول 27

الفصل الثاني : الصادرات الوطنية ودور الحكومة في تنميتها

(2-1) المقدمة 30
(2-2) الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني 30
(2-3) برنامج التصحيح الاقتصادي 33
(2-3-1) برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (1989-1993) 33
(2-3-2) برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (1992-1998) 34
(2-4) قانون الجمارك رقم (20) لعام 1998 34
(2-5) قانون تشجيع الاستثمار لعام 1995 35
(2-6) قانون منع الاحتكار لعام 1998 36
(2-7) قانون حماية الإنتاج الوطني 1996 39
(2-8) تطور قطاع التجارة الخارجية (1972-1996) 42
(2-9) التركيب السلعي للصادرات 44
(2-10) التوزيع الجغرافي للصادرات 46
(2-11) التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني 48
(2-11-1) الناتج المحلي الإجمالي 48
(2-11-2) العمالة 51
(2-12) الحكومة الاردنية ودورها في تنمية الصادرات 53
(2-12-1) الشركة الأردنية لضمان القروض 53
(2-12-1-1) أهم إنجازات الشركة للأعوام (1994-1997) 55
(2-12-1-2) برنامج ضمان ائتمان الصادرات الأردنية 55

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(2-12-1)ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن 56
(2-12-1-2-2)ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما بعد الشحن 56
(2-12-1-3) مزايا برنامج ائتمان الصادرات 57
(2-12-1-3-1) مزايا البرنامج للمصدرين 58
(2-12-1-3-2) مزايا البرنامج للبنوك المشاركة 58
(2-12-2)مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية 59
هوامش الفصل الثاني 61

الفصل الثالث: النموذج القياسي والنتائج الإحصائية

(3-1) مقدمة 63
(3-2) الأساس الرياضي للنموذج القياسي 63
(3-3) النموذج القياسي 64
(3-3-1) النتائج الإحصائية للنموذج 66
هوامش الفصل الثالث 72

الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

(4-1) النتائج 75
(4-2)التوصيات 77

المراجع

المراجع العربية 78
المراجع الأجنبية 82
الملخص باللغة الإنجليزية 84

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	تطور التجارة الخارجية الأردنية (1972-1996)	43
(2-2)	التركيب السلعي للصادرات الوطنية بالأسعار الجارية وحسب الأغراض الاقتصادية (1972-1996)	45
(2-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية بالأسعار الجارية (1972-1996)	47
(2-4)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وحسب النشاط الاقتصادي	49
(2-5)	العاملون الأردنيون حسب النشاط الاقتصادي (1972-1992)	52

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1972-1996)

إعداد

عهود عبد الحفيظ علي خصاونه

بإشراف

الدكتور قاسم الحموري

ملخص

بتوفيق من الله وعون منه، أتممت هذا العمل المتواضع ويحدوني أمل كبير أن أكون قد وفقت في تقديم ما هو مفيد وجديد.

إن موضوع الصادرات هو من أكثر المواضيع التي تطرق إليها عدد غير قليل من الباحثين وتناولتها رسائل جامعية غير يسيرة. ولكن، ورغبة مني بإدخال ما هو جديد ومفيد، وتفادياً لتكرار ما كان قد كتب وبحث في هذا المضمار، فقد ارتأيت أن أسلط الضوء على جانب لم يطرقه أحد من قبل في مملكتنا الحبيبة-الأردن (حسب معرفتي الشخصية).

سيكون التركيز بشكل كبير في هذه الدراسة على المضمون الأساسي لتقرير البنك الدولي الصادر عام 1987، والذي بيّن أن النمو السريع والتصنيع الفعال عادة ما يتم تحقيقه من خلال تبني سياسة التوجه الخارجي (سياسة تشجيع الصادرات) حيث اعتبرت هذه السياسة هي المثلى لدرجة أنه قد أطلق عليها ما يسمى بالحكمة التقليدية الحديثة، فقد أراد البنك الدولي بذلك تعميم تبني هذه السياسة كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي في كل الدول النامية على اختلاف ظروفها، مستندا في ذلك إلى تجربة الدول الصناعية الجديدة.

سأحاول من خلال هذه الدراسة التأكد من صحة الآتي:

1- خطأ مفهوم العموم والشمولية الذي أراده البنك الدولي حين تطرق إلى التجربة الكورية كإحدى الدول الصناعية الجديدة، حيث أن كوريا تتمتع بقاعدة تصنيعية متينة وتنمية شاملة مكنتها من بلوغ مرحلة الفائض من السلع المصنعة، فقد بدأت أولاً بتبني سياسة إحلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوردات مما أكسبها معرفة وخبرة متميزة وكفاءة عالية أهلتها لأن تتبوأ طليعة الدول الصناعية الجديدة، ولكن هناك اختلاف كبير بين الاقتصاد الكوري والاقتصاد الأردني بحيث يصعب تطبيق نفس هذه السياسة على الأردن.

عندما بدأت كوريا بتبني سياسة إحلال المستوردات قامت باستيراد العديد من الآليات والمعدات من أجل إنشاء الصناعات الجديدة، وفي مرحلة لاحقة بدأت بإجراء بعض التعديلات في تصميم هذه الآليات والمعدات لتصبح أكثر ملائمة للبيئة الكورية إلى أن تمكنت من إنشاء قاعدة تصنيعية متينة وأصبح الإنتاج المحلي فائضا عن الطلب المحلي، وعندها قامت الحكومة الكورية وبعد دراسات شاملة ودقيقة بالتحول إلى سياسة تشجيع الصادرات للتخلص من فائض السلع المصنعة، ومن أجل إنجاح هذه السياسة الجديدة عملت الحكومة على تحويل عناصر الإنتاج بشكل يخدم سوق الصادرات وينعشه وقد انعكس ذلك على النمو الاقتصادي. فكأن النمو الاقتصادي في كوريا جاء بسبب التصنيع وليس بسبب الصادرات.

2- إن وجود مستوى معين من التنمية والتغير الهيكلي هو شرط أساس للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات. وقد تم التعبير عنهما في هذه الدراسة بمتغيرين هما: مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد.

ومن أجل إيجاد قطاع صادرات متميز يمكن الاعتماد عليه بغية زيادة النمو الاقتصادي، لا بد من وجود قطاع تصنيع متميز ومتطور يكون قادراً على مواكبة كافة التغيرات والتطورات الاقتصادية في العالم. كما أن إيجاد قطاع تصنيع متطور وفعال، لا بد له من توفر المناخ الملائم من خلال إنشاء البنية التحتية المتكاملة للتصنيع، لأن من أهم نتائج التغير الهيكلي هو رفع معدل نمو الصادرات، فنجاح الصادرات يعتبر تسلسل منطقي لنجاح التصنيع والتغير الهيكلي المنشود، كما أن النمو الاقتصادي هو تسلسل منطقي لنجاح الصادرات.

3- إن الصادرات ليس بالضرورة لتسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي فقد يكون لها أثراً محايداً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولتحقيق هذه الأهداف فقد استخدمت نموذجاً قياسيا يتكون من أربع معادلات سبق وأن طبقت على مجموعة من الدول النامية من ضمنها الأردن وذلك باستخدام البيانات المقطعية.

هذا وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن معامل متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة ولم تثبت أهميته إحصائياً، مما يدل أن أثره جاء محايداً على معدل النمو الاقتصادي. كذلك تبين أن لنمو قطاع الصناعة التحويلية -كأحد مظاهر التغير الهيكلي- أثر هام وملحوظ على نمو الناتج المحلي والصادرات، حيث ظهر بأن نمو هذا القطاع بمقدار (1%) سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي والصادرات بمقدار (1.1%) و(2.8%) على التوالي.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى ثلاثة توصيات وهي:

* ضرورة مواكبة سياسة إحلال المستوردات جنباً إلى جنب مع سياسة تشجيع الصادرات وذلك بتوجيه موارد الصادرات لإقامة الصناعات الإنتاجية والثقيلة.
* ضرورة التوسع في وضع المواصفات القياسية الأردنية لكافة السلع والخدمات المنتجة وذلك لضمان جودة المنتجات وبالتالي إمكانية تصدير هذه المنتجات.
* التركيز على قطاع الصناعة التحويلية وذلك عن طريق إيجاد قاعدة صناعية عريضة وضرورة وضع الحلول المناسبة لمشكلات هذا القطاع ورفع سوية الإنتاج كمتطلب مسبق لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل التمهيدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة :

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في اقتصاد أي دولة، من خلال ما توفره الصادرات من النقد الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات الضرورية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، فالصادرات تعمل على توسيع السوق المحلي الذي بدوره يساعد على التوسع في العمالة والإنتاج ويسهم في زيادة الناتج المحلي. أما المستوردات فإنها تسهم بزيادة الناتج المحلي بشكل غير مباشر عن طريق تامين متطلبات التنمية المتزايدة وتوفير مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وسلع استهلاكية وسلع راسمالية لمعظم القطاعات الإنتاجية.

كما تسهم التجارة الخارجية في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير سواءً على المدى المنظور أو حتى على المدى البعيد. فعلى المستوى القريب تساعد التجارة الخارجية في تخفيف حدة الاختناقات والمصاعب المصاحبة لظروف النمو غير المتوازن والناجمة عن الاختلال الهيكلي في التركيب القطاعي للهيكل الإنتاجي. أما على المدى البعيد فسيكون لها أثراً إيجابياً وذلك عن طريق خلق الظروف المادية اللازمة لتصحيح اختلال التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج وتحقيق التوازن في عوامل الإنتاج وذلك من خلال استيراد ما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من سلع وسيطة واستثمارية.

تتميز التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية بعدم التنوع في الإنتاج السلعي (الصادرات) والتنوع الشديد في الطلب على السلع والخدمات (المستوردات). ويتضح ذلك من خلال النظر إلى ما تملكه هذه الدول من وفرة في عناصر الإنتاج مما يجعل صادراتها تتصف بكونها مواد أولية حيث تشكل هذه المواد نسبة كبيرة جداً من إيرادات التصدير فيها.

إن التركيز على تصدير المنتجات من السلع الأولية يؤدي إلى تذبذب إيرادات الصادرات الناجم عن تقلب أسعار هذه المنتجات. وهذا أعطى حافزا للدول النامية لتنويع صادراتها والاعتماد على الصادرات المصنعة أكثر من اعتمادها على الصادرات من السلع الأولية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.(1)

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أجريت عدة دراسات أذكر منها:

دراسة بلاسا، (Balassa, 1978) (2) والتي أجراها على (11) دولة نامية خلال الفترة (1960-1973) مستخدما نموذجا قياسيا، وقد بينت الدراسة أن زيادة الصادرات بمعدل (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول بمقدار (0.04%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الدراسة الأخرى التي أجراها تيلور، (Tylor, 1981) [3] فقد بينت أن معظم الدول النامية تعاني من تشوهات في معدل التبادل التجاري والأسعار، وتنتقل هذه التشوهات من جيل لآخر، وهذا بالتالي يؤثر على سياسات التنمية. أيضا فإن إتباع سياسات الحماية الاقتصادية (حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية) يعطي صورة غير حقيقة للسوق المحلي. كما بين أن الخلاف ما زال قائما بين رجال الاقتصاد في العالم بخصوص السياسات التجارية التي يمكن أن تتبناها الدول النامية. هذه السياسات التجارية تشمل سياسة إحلال المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات. وقام تيلور أيضا باختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية أجراها على (55) من الدول النامية للفترة (1960-1977) حيث وجد أن زيادة الصادرات بمعدل (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمعدل (0.06%)، وأن نمو الصادرات التحويلية بمقدار (1%) سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.05%).

, كذلك أجرى رام، (Ram, 1987) [4] دراسة لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذج قياسي لعينة من الدول النامية بلغت (88) دولة وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1960-1982)، والبيانات المقطعية خلال الفترتين (1960-1972) و(1973-1982) وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن للصادرات دوراً إيجابيا ومهيمنا في عملية النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تقسم السياسات التجارية من حيث التوجه إلى مجموعتين رئيسيتين هما:-

المجموعة الأولى : سياسة إحلال المستوردات (Import Substitution) وتدعو هذه السياسة إلى ضرورة الاعتماد على الذات لتوفير ما يحتاجه الاقتصاد من سلع وخدمات بدلاً من استيرادها من الخارج، لذلك يطلق عليها أحيانا: سياسة التوجه الداخلي (Inward oriented) ولضمان نجاح هذه السياسة لا بد من التدخل الحكومي المباشر وذلك عن طريق استخدام مكثف للتعرفة الجمركية والاستعانة بعوائق أخرى غير جمركية. إن تبني مثل هذه السياسة لا بد أن يرافقه تحريف وتشويه للأسعار (Price distortion) وأن تقوّم العملة باكثر من قيمتها الفعلية (Over value exchange rate)، من أجل الحد من الطلب على المستوردات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن لا بد من التميز بين مفهومين لهذه السياسة وهما: المفهوم المطلق والذي يقصد به إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات بشكل يؤدي إلى نقص مطلق في حجم المستوردات، أما المفهوم النسبي فيقصد به ارتفاع حجم المستوردات بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الإنتاج المحلي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبتها في سد احتياجات الطلب المحلي. ويؤكد الاقتصاديون على المفهوم النسبي لأنه أكثر واقعية وأكثر انسجاما مع ظروف البلدان النامية، حيث أن زيادة الطلب على السلع الغذائية لا يمكن تغطيتها عن طريق الإنتاج المحلي وذلك لصعوبة اعتماد هذه البلدان على مواردها المحلية، وتلجأ عادة هذه الدول إلى هذه السياسة لتحقيق عدة أهداف أهمها تشجيع الصناعة المحلية وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

المجموعة الثانية : سياسة تشجيع الصادرات (ELG) (export-led growth) تدعو هذه السياسة إلى ضرورة التركيز على قطاع الصادرات من أجل زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي والتغلب على العجز في ميزان المدفوعات وتساهم في تحقيق النمو الصناعي والنمو الاقتصادي بشكل عام. وهذا يعني ابداء اهتماما كبيرا بالسوق التجاري الخارجي لتصريف وتسويق البضائع والخدمات المحلية، لذا فهي تسمى أحيانا سياسة التوجه الخارجي (outward oriented) وتعكس هذه السياسة ضالة التدخل الحكومي في الاقتصاد والذي يلاحظ من خلال انخفاض مستوى انحراف التشوهات السعرية وعدم التدخل في توزيع الموارد الاقتصادية (الأسعار تحدد بقوى العرض والطلب).

ولكن عملية إبراز إيجابيات وسلبيات كل سياسة من هاتين المجموعتين وتفضيل واحدة على الأخرى يجب أن تتم بحذر وترو. هذه القضية الجدلية وهذا الاختيار الصعب بقيا مدار بحث ودراسة حتى عام 1987 حيث أكد البنك الدولي في تقريره لذلك العام ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات (ELG) واعتبارها من أهم سياسات التنمية، وإن النمو السريع والصناعة الفعالة يقترنان عادة بالتوجه الخارجي، فقد أصبحت سياسة تشجيع الصادرات (ELG) هي السياسة المثلى حسب رؤية البنك الدولي، حتى أنهم أطلقوا عليها ما يدعى بالحكمة التقليدية الحديثة (New Conventional Wisdom)،[5] وعلى وجه التحديد يريد البنك الدولي تعميم تبني سياسة التوجه الخارجي كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي على كل الدول النامية مهما اختلفت ظروفها، مستندا في ذلك إلى تجربة الدول الصناعية الجديدة (NIC'S)،[6] علما أن هذه السياسة لا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمكن نجاحها إلا بتقديم دعم ومساعدة الحكومة المعنية وذلك عن طريق [7]:

1- إعفاء المدخلات المستوردة التي تدخل في صناعة السلع المصدرة من كافة القيود وخاصة الجمارك.

2- توفير خدمات البنية التحتية الكاملة في الدولة: الهواتف والطرق والمطارات وغيرها.

3- تقديم التسهيلات الائتمانية للحصول على المواد الخام.

4- عدم تبني سعر صرف يجعل العملة تسعّر بأكثر من قيمتها الحقيقية.

الدراسات السابقة :

لقد حظيت سياسة التوجه الخارجي (تشجيع الصادرات) باهتمام كبير من قبل رجال الاقتصاد في العالم حيث أنها تعتبر السياسة المثلى التي يوصي بها دوما كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث ازداد استخدامها في الأونة الأخيرة لا سيما من قبل الدول النامية (LDC'S).

هذا وقد قام كواسيفوزو، (Kwasi Fosu, 1990) [8] بدراسة لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لعينة من الدول شملت (28) دولة نامية إفريقية وغير إفريقية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة الصادرات بمعدل (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.12%) في حالة الدول الإفريقية وبمقدار (0.15%) في حالة الدول النامية غير الإفريقية.

وقد شدد كافوسي، (Kavoussi, 1984) [9] خلال دراسته لحالة (73) دولة نامية خلال الفترة (1960-1978) على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لان ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال (Capital Formation) في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، وكذلك وجد أن هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

كما أجرى ميشلي، (Michaely, 1977) [10] دراسة على (41) دولة نامية لفحص العلاقة بين التوسع في الصادرات (Export Expansion) ومعدل النمو الاقتصادي. هذا وقد تم تقسيم هذه العينة إلى مجموعتين الأولى: تمثل الدول النامية الأكثر تقدما، أما الثانية فتشمل الدول النامية الأقل تقدما، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين التوسع في الصادرات والنمو الاقتصادي كانت أقوى بشكل واضح لدى الدول النامية الأكثر تقدما.

كذلك أجرى روبرت امري، (Robert Emery, 1967) [11] دراسة للعلاقة بين الصادرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والناتج القومي الإجمالي على خمسين دولة خلال الفترة (1953-1963)، وبينت الدراسة أن كل زيادة في الصادرات بنسبة (2.5%) يترتب عليها زيادة بمعدل (1%) في نصيب الفرد من الناتج القومي. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي، ينبغي أن تعنى باستخدام السياسة التي تحقق انتعاشا لصادراتها.

ولقد قام فيدر، (Feder, 1982) [12] بدراسة مصادر النمو الاقتصادري في (18) دولة نامية شبه صناعية خلال الفترة (1964-1973) معتمدا على نموذج قياسي، وقد استنتج من خلال دراسته هذه أن زيادة النمو الاقتصادي لا يحدث فقط نتيجة زيادة مستوى العمالة ورأس المال، ولكن عن طريق إعادة توزيع المصادر المتاحة بحيث يتم سحب هذه المصادر من القطاعات قليلة الإنتاجية (القطاع غير التصديري) وتوجيهها إلىالقطاعات الأكثر إنتاجية (القطاع التصديري).

بيّن دودارو، (Dodaro, 1991) [13] خلال دراسة أجراها على مجموعة من الدول النامية خلال الفترتين (1965-1970) و(1970-1981) وباستخدام نموذج قياسي أن مستوى التنمية في هذه البلدان قد شكل عاملاً مهما جدا في ازدهار التصنيع والصادرات، وأن نوعية الصادرات تؤثر بشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي.

كما قام ياغميان وريزا، (Yaghmaian and Reza, 1995) [14] بدراسة مشابهة للدراسة السابقة، حيث قاما بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية والتغير الهيكلي وبين الصادرات والنمو الاقتصادي على مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1980-1990). هذا وقد توصلا إلى أن التنمية والتغير الهيكلي هو شرط أساس لزيادة النمو الاقتصادي والصادرات وكذلك أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي جاء محايدا.

والجدير بالذكر أنني قد استوحيت فكرة دراستي هذه من خلال دراسة (ياغمان وريزا) كما قمت بتطبيق نفس النموذج القياسي الذي استخدماه في دراستهما.

أما على صعيد الدراسات الاقتصادية التي أجريت في الأردن، فقد أجريت عدة دراسات أذكر منها دراسة (شاميه والروابده، 1989) [15] حيث قاما بقياس أثر التركيب السلعي للصادرات الوطنية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى النمو في القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي من خلال تقدير نموذج قياسي وباستخدام البيانات المتوفرة عن الأردن خلال الفترة (1967-1987)، وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الصادرات من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السلع الرأسمالية والمواد الخام تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما وجـــدا أن الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام لها آثار إيجابية على معـــدلات النمـــو فـــي النـــاتج الصناعي، في حين أن الصادرات من السلع الرأسمالية لها آثار عكسية على معدلات النمو في الناتج الصناعي.

وفي دراسة أخرى أجرياها (حميدات والهزايمه، 1995) [16] هدفت إلى تحليل أثر التجـــارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية بالاعتماد على نمـــوذج قياســـي وباســـتخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1968-1990) والبيانات المقطعية خلال الفـترتين (1979-1987) و(1987-1988) تبين أن معدلات النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، تتأثر بشكل إيجابي بمعدلات النمو في مجمل الصادرات الوطنية ومجمل الصادرات الصناعية.

وأخيرا قام (صبح، 1995) [17] بدراسة أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على هيكل الصناعة التحويلية، خلال الفترة (1973-1990) وقد تبين من خلال هـــذه الدراســـة ارتفـــاع القيمـــة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية والذي يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التطـــور الصنـــاعي، حيث أن نموها يعكس دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية. كما قام باســـتخدام نموذج قياسي لقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حيث وجد أن أثر معدل نمـــو كـــل مـــن الصادرات الكلية والصناعية على معدل نمو الناتج المحلي جاء سلبيا، بينما وجد أن هذا الأثر إيجابيا في حالة الصادرات الغذائية والتحويلية.

وتأتي دراستي هذه مغايرة تماما لهذه الدراسة حيث أنني افترضت أن نمو قطاع الصناعـــة التحويلية يجب أن يسبق بالتنمية والتغير الهيكلي، وأن وجود التنمية والتغير الهيكلي ينعكس بشـــكل واضح على مستوى ونوعية التصنيع والذي بدوره يرفد قطاع التصدير بالسلع ذات الجودة العاليـــة والسعر المنافس وهذا يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

هدف الدراسة

إن معظم الأدبيات الاقتصادية تؤيد سياسة تشجيع الصادرات (ELG) واعتبارها مناســـــبة لكل دولة بصرف النظر عن كونها دولة نامية أو دولة صناعية متقدمة أو دولة يوجد لديـــها ركـــود اقتصادي أو تضخم أو الاثنان معا. سأحاول من خلال هذه الدراسة التأكد من صحة الآتي:

1- خطأ مفهوم العموم والشمولية الذي أرده البنك الدولي حين تطرق إلى التجربـــة الكوريـــة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كإحدى الدول الصناعية الجديدة. حيث أن كوريا تتمتع بقاعدة تصنيعية متينة وتنمية شاملة مكنتها من بلوغ مرحلة الفائض من السلع المصنفة، فقد بدأت أولاً بتبني سياسة إحلال المستوردات مما أكسبها معرفة وخبرة متميزة وكفاءة عالية أهلتها لأن تتبوأ طليعة الدول الصناعية الجديدة، ولكن هناك اختلاف كبير بين الاقتصاد الكوري والاقتصاد الأردني بحيث يصعب تطبيق نفس هذه السياسة على الأردن.

2- إن وجود مستوى معين من التنمية والتغير الهيكلي هو شرط أساس للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات. تم التعبير عنهما في هذه الدراسة بمتغيرين هما: مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد. فنجاح الصادرات يعتبر تسلسل منطقي لنجاح التصنيع والتغير الهيكلي المنشود، كما أن النمو الاقتصادي هو تسلسل منطقي لنجاح الصادرات [ويقصد بالتغيرات الهيكلية بأنها التغيرات المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في الدخل الحقيقي].(18)

3- إن الصادرات ليس بالضرورة لتسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي فقد يكون لها أثراً محايداً.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات المتعاقبة لسياسة تشجيع الصادرات كونها أحد أهم وصفات صندوق النقد الدولي، وبما أن الأردن هي إحدى الدول التي تتبنى برنامج تصحيح اقتصادي، فإن صندوق النقد الدولي يرى أن الحكومة الأردنية لا تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البرنامج إلا من خلال(19):-

1- إتباع سعر صرف مرن وواقعي.
2- إصلاح هيكل وسعر الفوائد المحلية.
3- إصلاح سياسات النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري.
4- إصلاح المؤسسات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- التمهيد للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي من خلال خصخصة جزء هام من المؤسسات العامة.

6- إزالة القيود البيروقراطية والقانونية المفروضة على الاستثمار وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

7- إزالة التشوهات العالقة في هيكل التسعير.

8- تحويل هيكل الإنتاج القومي للتصدير وذلك عن طريق تخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

ويتمثل هذا البرنامج بحزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات وتصحيح هيكل الاقتصاد،وذلك من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإحداث استقرار في مستوى الأسعار وتحقيق زيادات قابلة للاستمرار في معدلات النمو الاقتصادية واستخدام أفضل للموارد المتاحة أو المنتجة وخلق توازن في جانبي العرض والطلب وبشكل عام استعادة التوازن للاقتصاد الكلي. أما المدة المحددة لهذا البرنامج فهي عشر سنوات (1989-1998).

مصادر البيانات وأسلوب الدراسة:

لقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب التحليل النظري والتطبيقي من خلال الاعتماد على كثير من المصادر العربية والأجنبية وعلى النشرات والتقارير التي يصدرها البنك المركزي وتقارير البنك الدولي.

وستستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) للفترة (1972-1996) في تحليل وتقدير العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المشمولة في هذه الدراسة، وذلك عن طريق استخدام برنامج الحاسب TSP الخاص بتحليل السلاسل الزمنية.

تسلسل الدراسة :

تحتوي الدراسة على اربعة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي الذي يحتوي على المقدمة ومشكلة الدراسة وهدفها والدراسات السابقة والمنهجية الدراسية ومصادر المعلومات. كما ويتناول الفصل الأول الحديث عن السياسات التجارية والتغيرات الهيكلية مع إلقاء الضوء على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أهم النقاط التي أبرزها البنك الدولي في تقريره لعام 1987 وأهم استراتيجيات التصنيع كالتصنيع بغرض التصدير (EOI) وإحلال المستوردات الصناعية (ISI)، وفي نهاية الفصل سيتم الحديث عن التجربة الكورية كواحدة من الدول الصناعية الجديدة (NIC'S).

أما الفصل الثاني فسينفرد بالحديث عن الصادرات الوطنية ودور الحكومة في تنميتها من خلال الإشارة إلى برنامج التصحيح الاقتصادي وحزمة القوانين الاقتصادية الجديدة والحديث عن مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية والشركة الأردنية لضمان القروض.

وسيبحث الفصل الثالث من هذه الدراسة النموذج القياسي لإثبات أهداف الدراسة وسيتم تطبيق هذا النموذج على الأردن خلال الفترة 1972-1996 ،اما الفصل الاخير الفصل الرابع فسيتم به عرض خلاصة ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج وتوصيات .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل التمهيدي

(1) هذا التحليل استنادا لقانون إنجل [Engel's Law] والذي ينص على أن المرونة الدخلية للطلب على مثل هذه السلع أقل من واحد.

(2) Bela, Balassa, 1978, "Exports and Economic Growth", Journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2, pp 181-189.

(3) William G. Tyler, 1981, "Growth and Export Expansion in Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol. 9, No. 1, pp. 121-130.

(4) Rati, Ram, 1987, "Exports and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time-series and Cross-section Data", Economic Development and Cultural Change, Volume 36, No. 1, October.

(5) Behzad, Yaghmaian; Ghorashi, Reza, 1995, "Export Performance and Economic Development", American Economist, Vol. 39, p. 1.

(6) بعض الدراسات تعتبر أن الدول الصناعية الجديدة هي هونغ كونغ وسنغافوره وكوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والمكسيك ولكن في هذه الدراسة سوف يكون التركيز على هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافوره فقط.

(7) Robert M. Dunn JR; James C. Ingram, 1996, "International Economics", Fourth Edition, John Wiley and Sons, Inc.

(8) Kwasi Fosu, Augustin, 1990, "Export and Economic Growth: The African Case", Journal of World Development, Vol. 18, No. 6, pp 831-835.

(9) Rostam M. Kavoussi, 1984, "Export Expansion and Economic Growth", Journal of Development Economics, Vol. 14, pp. 241-250.

(10) Michaely, Michael, 1977, "Exports and Growth", Journal of Development Economics, Vol. 4, No.1, pp. 49-53.

(11) Emery, R. 1967, "The Relation of Exports and Economic Growth", Kyklos 20, pp. 470-484.

(12) Gershon, Feder, 1982, "On Exports and Economic Growth", Journal of Development Economics, Vol. 12, pp 59-73.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(13) Santo, Dodaro, 1991, "Comparative Advantage, Trade and Growth", World Development, Vol. 19, No. 9, pp. 1153-1165.

(14) Behzad; Ghorashi, 1995, Op. Cit. pp. 37-45.

(15) عبد الله شاميه وموسى الروابده، 1989، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول ، ص ص 62-84.

(16) وليد حميدات ومحمد الهزايمه، 1995، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة (1968-1990)"، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث ، ص ص 1243-1285.

(17) داود صبح، 1995، "استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

(18) حسين الطلافحه، 1993، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (1968-1990)"، ص 84.

(19) أحمد حسين الرفاعي، 1997، "أزمة المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ص ص 102-103.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

التصنيع والتنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1-1) مقدمة:

سابقاً، ألمحت إلى أن السياسات التجارية من حيث التوجه تقسم إلى مجموعتين رئيستين هما: سياسة إحلال المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات، ولإدراكي لأهمية هاتين السياستين، سأفرد هذا الفصل للحديث عن دورهما في دعم تطوير الصناعة من خلال الإشارة إلى أهم استراتيجيات التصنيع والتي تشمل : استراتيجية إحلال المستوردات الصناعية (ISI) وإستراتيجية التصنيع بغرض التصدير (EOI) للوقوف على دوافع كل منهما، إضافة إلى أنني سأتناول أهم النقاط التي أبرزها تقرير البنك الدولي لعام 1987 بخصوص سياسة التوجه الخارجي (ELG)، وفي آخر الفصل سوف أتحدث عن التغييرات الهيكلية وأثرها على النمو الاقتصادي.

(2-1) مفهوم التنمية والنمو

أطلق الاقتصاديون عدة تعريفات على مفهوم التنمية الاقتصادية فمنهم من قال بأنها إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجه الدول النامية والتي تؤدي إلى ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد.[1] ويتم عادة استخدام متوسط دخل الفرد كمؤشر للتنمية الاقتصادية حيث تعتبر الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الإنتاج هي إحدى نتائج تصحيح الاختلالات الهيكلية.[2] واعتبرها آخرون أنها عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم وبمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى آخر متقدم، هذا الانتقال يقتضي تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة في البنيان الثقافي الملائم لهذه الأساليب الإنتاجية.[3] وعرفها آخرون بأنها مجموعة من التغييرات الهيكلية التي تحتاج لفترة زمنية أطول لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.[4]

من هذه التعريفات المختلفة للتنمية الاقتصادية نستطيع تعريف مفهوم التغييرات الهيكلية بأنها التغييرات المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في الدخل الحقيقي.[5]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسؤال المطروح الآن هو ماذا نقصد بالتخلف الاقتصادي؟

التخلف أساسا هو سلسلة أو مجموعة من الاختلالات في بنية و هيكلة الجهاز الإنتـــاجي،[6] حيث تتخذ هذه الاختلالات الهيكلية عدة مظاهر مثل اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمـــوارد المالية، البطالة المقنعة واختلال هيكل الصادرات. أما بالنسبة للتخلف في البنيان الاجتمـــاعي فإنـــه يعني عدم ملائمته للبنيان الثقافي بما يحويه من قيم وعادات وسلوك واتجاهات وأنظمة لمقتضيـــات النمو الاقتصادي.[7]

وأخيراً لا بد من التمييز بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي، حيـــث أن كلاهما يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو الزيـــادة في الدخل القومـــي ولكن النمو الاقتصادي هو زيادة تلقائية ودون تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعـــية أي أنه ربـــما لا يتضمن أكـــثر مـــن زيادة الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة ورفع كفاءتها الإنتاجية، بينما التنمية الاقتصاديـــة ليست تلقائية بل تحدث بفعل قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة، وغالباً ما يكون هذا التغيير في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بيـــن قطاعـــات الاقتصـــاد المختلفة.[8]

(3-1) تقرير البنك الدولي لعام (1987)

قام البنك الدولي بإجراء دراسة على عدد من الدول النامية حيث بلغت 41 دولة تم اختيارهـــا بناءاً على المعلومات المتوفرة عن هذه الدول، حيث قام بتصنيف هذه الدول إلى أربعة مجموعـــات وفقا لسياساتها التجارية، هذا وقد تم استخدام المؤشرات الكمية والنوعية في هذا التصنيـــف. وهـــذه المؤشرات تتلخص في[9]:-

1- معـــدل الحـــماية الفعـــال (Effective Rate of Protection) حيـــث كلمـــا زاد معـــدل الحمـــاية في الســـوق المحلـــي، فإن هذا يشـــــير إلـــى التحـــيز باتـــجاه إحـــلال المستوردات.

2- استـــخدام وسائـــل الرقابـــة المباشـــرة كنظـــــام الحـــصص ومنـــح تراخيـــص الاستيـــراد فكلـــما زاد الاعتـــماد على هـــذه الوسائل، كلما كـــان الاقتصـــاد موجـــها للداخل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- استخدام حوافز لتشجيع الصادرات وهذا يدل على أن الاقتصاد موجها للخارج.

4- تحديد سعر الصرف: حيث أن توجه الاقتصاد للداخل يؤدي إلى المغالاة في تقدير سعر الصرف. بمعنى أن وضع قيود على المستوردات يؤدي إلى رفع سعر الصرف أكثر من السعر السائد في ظل نظام التجارة الحرة.

أما المجموعات الأربعة فهي[10]:-

1- **الاقتصادات ذات التوجه الخارجي القوي : (Strongly Outward Oriented)**

تتميز الدول التي تقع ضمن هذه المجموعة بإزالة كافة القيود المفروضة على التجارة الخارجية وثبات سعر الصرف لديها، حيث تصبح أسعار الصرف الفعالة المعمول بها بالنسبة للسلع القابلة للاستيراد والتصدير متكافئة تقريبا وانعدام العوائق على المستوردات.

2- **الاقتصادات ذات التوجه الخارجي المعتدل: (Moderately Outward Oriented)**

وتتميز الدول التي تقع ضمن هذه المجموعة بان إنتاجها منحازا للسوق المحلي أكثر منه بالتصدير للسوق الخارجي، في حين أن معدل حماية السوق المحلي بعد منخفضا نسبيا حيث تستخدم بعض وسائل الرقابة مثل تطبيق نظام الحصص ومنح التراخيص ولكن بشكل محدود. ويكون سعر الصرف المعمول به أعلى بالنسبة للواردات منه بالنسبة للصادرات ولكن بصورة طفيفة.

3- **الاقتصادات ذات التوجه المعتدل إلى الداخل (Moderately Inward Oriented)**

وتتميز دول هذه المجموعة بارتفاع معدل الحماية للسوق المحلي واستخدام وسائل رقابة مباشرة على المستوردات وقد يكون هناك حوافز للصادرات ولكنها قليلة، وسعر الصرف لديها أعلى من المتوقع.

4- **الاقتصادات ذات التوجه القوي إلى الداخل (Strongly Inward Oriented)**

وتتميز دول هذه المجموعة بارتفاع حاد في معدل حماية السوق المحلي واستخدام وسائل رقابة صارمة على الاستيراد ولا يوجد لديها توجه نحو التصدير الخارجي وبأن سعر الصرف لديها أعلى من قيمته المتوقعة بشكل واضح. والجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد أجريت خلال فترتين : الأولى (1963-1973) والفترة الثانية (1973-1985) حيث تبين ان بعض الدول التي كانت ضمن مجموعة خلال الفترة الأولى قد تحولت إلى مجموعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أخرى في الفترة الثانية ولكن الدول التي حافظت على نفس المجموعة خـــلال الفتـــرتين هي: هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهي ما يطلق عليها اسم الـدول الصناعيـة الجديدة (NIC's).

ومن أهم النتائج التـــي تـم التوصل إليـها أن الاقتصادات الموجهـة للخـــارج يكـون أداؤها الاقتـصادي أفضـل بكـثير من غـيرها من حيث : معـدل نمـــو الناتـــج المحلـي الإجمالي الحقيقـي (Real GDP Growth Ratio) ومعـدل نمو الصـــادرات الصـناعيـــة (Manufactured Export Growth Rate) وانخـفاض نسـبة رأس المـــال بالنـسبـــة للناتـــج (Lower Incremental Capital Output Ratio (ICOR)) والذي يعكس التوسع في قطاع التصـــدير أو الفعالية العالية والإنتاجية الممتازة والادخـــار المحلـي الإجمـالي (Gross Domestic Saving) ومعدلات التضخم (Inflation rate).

إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام عدة مؤشرات لها علاقة بالتصنيع مثل: نمو القيمة المضافـة الصناعية والزراعية، حصة القيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي، حصة قوة العمـل المستخدمة في الصناعة (وتشمل استخراج المعادن والتشييد ومؤسسات الخدمات العامـــة والنشـاط الصناعي)، ونمو العمالة في الصناعة التحويلية.[11] وخلال الفترتين، كان معـدل متوسـط النمـو السنوي للقيمة المضافة للصناعة أعلى منه في الاقتصادات ذات التوجه الخارجي. وبما أن الـــدول الصناعية الجديدة (NIC's) هي جزء من الدول النامية، تستطيع الدول النامية الأخرى أن تسلك نفس الطريق بالتوجه الخارجي والتركيز على التصنيع وبالتالي تحقيق مستويات مرتفعـــة مـن النمـو الاقتصادي، والسؤال الذي يتبادر للذهن الآن هو ماذا نعني بالتصنيع؟ وما الفـرق بيـن الصناعـة والتصنيع؟

(4-1) الصناعة والتصنيع

تعرف الصناعة بأنها عملية تحويل المواد من حالة إلى أخرى أو هي ذلك النشاط البشـري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها تماما، والجدير بالذكر أن الصناعـة بشكل عام تقسم إلى نوعين رئيسين هما : الصناعات الاستخراجية التعدينية (تتركز هذه الصناعـة على استخراج ما في باطن الأرض من معادن وأملاح وغيرها) والصناعات التحويلية (تعني تحويل المواد الأولية من حالة إلى أخرى لتكون أكثر منفعة وذات فائدة أكبر).[12] أما التصنيع فقد عرفتـه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة بأنه عملية التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى استغلال الموارد المحلية وتنميتها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بهدف تنويع قاعدة الإنتاج المحلي وإنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية بما يحقق معدلات نمو متزايدة ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي.[13]

يلاحظ أن مفهوم التصنيع هذا يتركز على كونه عملية تغيير جذرية في بنيان وهيكلة الاقتصاد المحلي مما يتطلب توجيه جزء من موارد المجتمع لخلق قطاع صناعي منظم ومتطور يساهم بمعدلات متزايدة في تنمية الناتج المحلي. إذا يمكننا القول بأن التصنيع هو محرك أساسي للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية. وما للتصنيع من دور هام، فقد حاولت عدة دول نامية تطوير قطاعها الصناعي من خلال تبني إحدى الإستراتيجيتين التاليتين: استراتيجية إحلال المستوردات الصناعية ((Import Substitution Industrialization (ISI) واستراتيجية التصنيع بقصد التصدير ((Export Oriented Industerlization (EOI).

(5-1) سياسات التصنيع

(1-5-1) إستراتيجية إحلال المستوردات الصناعية I SI

يقصد بهذه الإستراتيجية أن يقوم الاقتصاد بإنتاج ما كان يستورده من الخارج، ولضمان نجاح مثل هذه الإستراتيجية،[14] فلا بد من توفير الحماية الكافية للصناعة المحلية، وبمعنى آخر، منع السلع المستوردة المثيلة من منافسه صناعات الإحلال في السوق المحلي وذلك لأن هذه السوق ليست من الأتساع بمكان بحيث تستوعب كلا الإنتاجين، كما أن الصناعة المحلية تكون في بدايتها أقل جودة وأكثر تكلفة من مثيلاتها الأجنبية وبالتالي وحتى تضمن الدول استمرارية الصناعات المحلية وحصولها على أرباح تمكنها من تحسين وتطوير منتجاتها، فلا بد من فرض الحماية على هذه الصناعات، ومن أشهر وسائل الحماية المستخدمة في الدول النامية فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات. ولا يفوتني هنا أن أؤكد بأن هذه الإستراتيجية قد قامت من أجل الوفاء بحاجة الطلب الداخلي بحجم محدد والذي كانت الدولة تستورده من الخارج سابقا، وهذا يعني أن نطاق إنتاج هذه الصناعات يتحدد بناءا على حجم الطلب الداخلي وحجم السوق المحلي وكذلك على أسعار السلع المنتجة، وبالتالي ضرورة الاعتماد على نمط وطاقة الإنتاج وعلى مدى توفر الإمكانات الأولية للإنتاج كالمعدات الرأسمالية وأساليب الإنتاج المتطورة. وعادة ما يبدأ الإحلال بالسلع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستهلاكية على أساس توافر الطلب عليها واحتياجها إلى استثمارات قليلة بالنسبة للسلع الرأسمالية ولعدم احتياجها إلى مهارات فنية عالية ولتخفيف العبء على ميزان المدفوعات. ويلجأ عادة لهذه الاستراتيجية لعدة أسباب أذكر منها:(15)

1- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من خلال الحد من الاستيراد ولكن بنفس الوقت استخدام موارد النقد الأجنبي المتوفرة نتيجة استخدام هذه الاستراتيجية في استيراد وسائل الإنتاج اللازمة للاستثمار في صناعة الإحلال.

2- الاتجاه نحو التصنيع وخاصة المنتجات التي يستطيع البلد إنتاجها (مثل الصناعات الغذائية) وهذا يعني استيعاب عدد أكبر من الأيدي العاملة وخاصة غير الماهرة مما يسهم في حل مشكلة البطالة المتزايدة في الدول النامية بشكل خاص.

3- الظروف العالمية (الكساد العالمي في عقد الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية) : هذه الظروف أعاقت استيراد السلع الصناعية وفي بعض الأحيان كانت غير ممكنة مما شجع بعض الدول للاعتماد على الذات في تصنيع ما تحتاجه من سلع ضرورية.

ولكن بالرغم من الفوائد المتحققة من تبني هذه الاستراتيجية، فإن بعض الاقتصاديين يعتقدون أنها تقلل من الفعالية الاقتصادية بسبب سوء توزيع المصادر بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي إحداث تشوهات في الأسعار. ومن أهم الانتقادات التي طرحت:(16)

1- أن هذه الإستراتيجية يرافقها عادة تدخل حكومي ملحوظ يؤدي إلى تعميق البيروقراطية وزيادة استخدام الإجراءات الروتينية التي قد تعمل على نشر الفساد والرشوة وتثبيط همة الإبداع.

2- التحيز ضد الصادرات:- مع وجود قيود كبيرة للحد من المستوردات، فإن ذلك يؤدي إلى رفع سعر الصرف أكثر من السعر السائد في ظل نظام التجارة الحرة وهذا بدوره يقلل من الأرباح المتحققة في حالة التصدير. (تلجأ الدول في بعض الأحيان إلى رفع سعر الصرف للحد من المستوردات حيث أن هذا الإجراء يجعل السلع المحلية رخيصة الثمن بالنسبة للدول الأخرى).

3- التحيز ضد الزراعة: إن حماية الصناعة المحلية تزيد من أرباح القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي المحلي وبالتالي يصبح قطاع الزراعة غير مجدٍ اقتصاديا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- نمو الصناعة المحلية بمعدل أعلى من نمو الطلب المحلي مما يسبب فائض في الإنتاج، هذا الفائض لا يمكن تصريفه إلا من خلال التصدير.

إلا أن هذه الملاحظات السالفة الذكر لا تدل على عيب ذاتي في سياسة إحلال المستوردات الصناعية وإنما تتعلق بالتطبيق الخاطئ لهذه الاستراتيجية حين تبالغ الدول النامية التي تطبق هذه الاستراتيجية في حماية صناعاتها الاستهلاكية مع تحرير استيراد السلع الوسيطة وأدوات الاستثمار، كما أن الانتقاد موجه إلى الأدوات والوسائل التي تستخدمها في تطبيق هذه الاستراتيجية ونمط التصنيع الذي ينتج عنها. الحل المعقول لهذه المشكلة يكمن في عدم ترك التنمية في ظل سياسة الحماية عرضة لتلقائية نظام الأسعار وعفويته وإنما لا بد من تدخل فاعل للدولة في تحديد الأولويات وتوجيه القطاع الخاص لإقامة صناعات جديدة للسلع الرأسمالية والوسيطة والعمل على تحقيق التكامل الرأسي والأفقي في البنية الصناعية للبلاد.(17)

(2-5-1) إستراتيجية التصنيع بقصد التصدير (E O I)

يقصد بهذه الإستراتيجية إنشاء صناعات تخصص غالبية إنتاجها للتصدير في ظل تدهور معدلات تبادل السلع الأولية، ونجاح هذه السياسة يتوقف على حجم الأسواق المتاحة أمام صادراتها ومدى توافر الطلب الخارجي على هذه الصادرات، وتقاس مساهمة الدولة في حركة الصادرات العالمية من خلال تدفق صادراتها إلى الأسواق العالمية.

وعند تحديد الصناعات التي يخصص إنتاجها للتصدير فإن الاختيار يتم بين عدة بدائل مثل تصنيع المواد الخام أو تحويل صناعات إحلال المستوردات إلى التصدير أو الصناعات التصديرية التي تتطلب عدد كبير من الأيدي العاملة وعادة ما تنصح الدول النامية بهذا البديل الأخير.(18)

يتم اللجوء غالبا إلى هذه الاستراتيجية لعدة أسباب أذكر منها :(19)

1- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

2- محاولة علاج مشاكل القطاع الصناعي: حيث يتم استخدام المتوفر من النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات الصناعية في استيراد ما يلزم القطاع الصناعي من مواد وسيطة وسلع استثمارية ولمحاولة تحسين جودة هذه المنتجات وجعلها تساير التطور وذلك بشراء طرق وأساليب لتطوير هذه المنتجات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- الاستفادة من الميزة النسبية: إن توفر المواد الأولية في بعض الدول النامية وانخفاض أجور الأيدي العاملة تمكنها من إقامة الكثير من الصناعات وبتكاليف قليلة، أي أنها تستطيع أن تخصص هذه الصناعات للتصدير وبذلك تضمن وجود طلب مستمر على هذه المنتجات.

4- ضيق السوق المحلي: يعتبر هذا السوق من أهم المعوقات التي تعترض النمو الصناعي خاصة إذا كان السوق غير قادر على استيعاب إنتاج الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية (التي تنخفض عندها التكلفة المتوسطة لأقل ما يمكن) والخروج إلى الأسواق الخارجية أي المنافسة الشديدة التي يكون لها أثرا كبيرا ومباشرا على تحسين نوعية الإنتاج.

إلا أن التصنيع بقصد التصدير يواجه العديد من القيود منها ما يعود لأسباب خارجية وذلك عندما تقوم الدول المتقدمة بإغلاق أسواقها أمام صادرات البلدان النامية ومنها ما يعود لأسباب ذاتية ذلك أن مستويات التقدم الفني والتكنولوجي ومستوى المهارات والقدرات التنظيمية تجعل من الصعب على الدول النامية منافسة الدول المتقدمة في مجال الصناعة والتصدير وبالتالي فإن الصناعة لكي تدخل بنجاح في السوق الدولي لا بد لها من إثبات نجاحها في السوق المحلي أولا.[20]

(1-6) التغييرات الهيكلية:

في الأونة الأخيرة، ازداد الاهتمام بمفهوم التغييرات الهيكلية على اعتبار أنها قلب عملية النمو الاقتصادي حسب المفهوم الحديث، وبالتالي تظهر أهميتها عند التخطيط الشامل لعملية التنمية.[21] لقد أدرك معظم كتاب الاقتصاد هذا الترابط الكبير وأكدوا على ضرورة إحداث تغييرات هيكلية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، حيث بين كوزنيتس (Kuznets, 1971).[22] أن التغيير الهيكلي لا يقصد به فقط الناحية الاقتصادية بل أيضا يشمل الأعراف الاجتماعية والثقافية والمعتقدات، ولكي نحصل على معدلات نمو مرتفعة، لا بد من إجراء تغيير وعلى كافة المستويات. بينما رأى تشينري (Chenery, 1979) [23] أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التغييرات المترابطة والمتداخلة والتي يجب تحقيقها للمحافظة على استمرارية النمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أوضح أبراموفيتس (Abramovitz, 1983) [24] أن إعادة التوزيع لكل من الناتج (Output) والعمال بين القطاعات الاقتصادية هو شرط لازم يجب أن يصاحب نمو الإنتاجية. وأخيراً بين كل من ماثيوز وأودلنغ (Mathews and Odling) [25] أن التغييرات الهيكلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يعتبران متغيرين مستقلين فكل منهما ينتج عن تفاعلات معقدة تأتي من جانبي العرض والطلب.

وتظهر أهمية التغييرات الهيكلية في حالة عدم تساوي عوائد عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة لأن إعادة توزيع المصادر بين القطاعات يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مما يسهم في زيادة النمو. إن عدم التساوي هذا هو مصدر هام جدا للنمو إذا تم توزيع المصادر بطريقة أخرى أكثر فاعلية من السابق.

أما السمة الرئيسة للتغيير الهيكلي فهي زيادة مساهمة التصنيع في الناتج الإجمالي وانخفاض مساهمة القطاعات التقليدية (الزراعة والمناجم والتعدين) في الناتج الإجمالي، حيث أن حصة الإنتاج التصنيعي في اقتصاد بلد ما تعتبر مؤشرا هاما للمرحلة التي بلغتها في عملية التحول الهيكلي. وتعتمد طبيعة وسرعة التغيير الهيكلي على مساحة البلد وما يملكه من موارد واتجاهات سكانية وتاريخ سياسي واجتماعي بالإضافة إلى سياسات التنمية التي يتبعها ذلك البلد.[26]

ومن أشهر النماذج المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية لتفسير التغييرات الهيكلية هو نموذج تشينري – سيركوين (Chenery-Syrquin) والذي يفسر التغييرات الهيكلية في أي اقتصاد بأنه معدل الدخل الفردي الحقيقي وعدد السكان وصافي التدفق الداخلي لعوامل الإنتاج: حيث أن معدل دخل الفرد الحقيقي عموما يستخدم كمقياس للنمو الاقتصادي الذي يعتبر المحدد الرئيس للتغييرات الهيكلية بشكل عام، أما حجم السكان فإنه يعكس أثر اقتصادات الحجم Economics of Scale بحيث أن زيادة حجم السكان يزيد من الطلب الكلي على جميع السلع والخدمات بشكل عام وتلك السلع المنتجة محليا بشكل خاص. وهذا بدوره يؤدي إلى التوسع في الإنتاج من أجل تغطية الزيادة في الطلب الناتج عن زيادة عدد السكان، وهذا يعني بالضرورة تحويل تركيبة الإنتاج حسب تغير الطلب على هذه السلع مما يفسح المجال أمام استغلال اقتصادات الحجم وهذا بدوره يخلق العديد من فرص العمل التي تشكل عامل جذب للقوى العاملة نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر نشاطا. ولا يقتصر أثر زيادة عدد السكان على جانب الطلب بل يتعداه ليؤثر على جانب العرض حيث أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض القوى العاملة على المدى البعيد، وهذا يساعد في انخفاض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معدلات الأجور وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج مما يؤثر على التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لصافي التدفق الداخلي لعوامل الإنتاج فيمكن قياسه بالفرق بين الصادرات والمستوردات الذي يؤثر على جانب العرض حيث يعتبر الاستيراد هو المصدر الرئيس لرأس المال لذا فإن التوزيع القطاعي لرأس المال والذي يتأثر بالتركيب السلعي والقطاعي للمستوردات ويؤثر على توزيع القوى العاملة القطاعي وكذلك على حجم السوق لكونها تمثل الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي.[27]

(1-6-1) دور التصنيع في التنمية الاقتصادية:

ظهرت العلاقة بين التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية من خلال الدور الكبير الذي يلعبه قطاع التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية كونه من أهم الوسائل التي تحرر الدول النامية من مظاهر التخلف، إذ أنه يعمل على إصلاح اختلالات القطاع الإنتاجي واختلالات هيكل الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى: الزراعية والخدمية وقطاع التجارة الخارجية.[28] إذا يمكننا القول أن التصنيع هو بمثابة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية. وهنا لا بد من التوضيح كيف يمكن للتصنيع القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة.

يتطلب التصنيع السريع زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية عن طريق زيادة وتعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية، كما تؤدي زيادة الاستثمارات الصناعية إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي أكثر من معدلات النمو السكاني، كما يؤدي الارتفاع المستمر في الطاقة الإنتاجية الصناعية (نتيجة لزيادة الاستثمار الصناعي) إلى ازدياد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي. كذلك يترتب على هذا التزايد المستمر للتراكم الرأسمالي الصناعي (الاستثمار) ازدياد قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة كما يصبح قادراً على استيعاب أجزاء أخرى كبيرة من فائض القوة العاملة المتوفرة في القطاعات الأخرى كما يترتب أيضا على ازدياد القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي زيادة الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع وانخفاضها للعاملين في القطاعات الأخرى. وهكذا فإن بمقدور التصنيع إجراء تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي والذي بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي (مدى مساهمته في الدخل القومي) وزيادة عدد العمالة المستوعبة.[29]

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهكذا بعد أن تعرفنا على الدور الكبير للتصنيع في الاقتصاد، لا بد من التأكيد على وجـــود عوامل عديدة تؤثر على قدرة البلد التصنيعية، حيث أن هذه العوامل قد تسهل مهمة التصنيع أو قـــد تقف حجر عثرة في طريقه. ومن بين هذه العوامل : حجم البلد ومـــــوارده الاقتصاديـــة الطبيعيـــة والمهارات المتوافرة لدى الشعب واستقرار الحكومة ومؤسساتها وقدرتـــها علـــى إجـــراء التغيـــير والسياسات التي تنهجها الحكومة من سياسات مالية ونقدية وأخرى تتعلـــق بســـعر الصـــرف.[30] وحتى هذه العوامل بمفردها لن تكون كافية لإنجاح عملية التصنيع، إذا لا بد أيضا من توافر شروط معينة مساعدة كاتباع سياسات محددة أذكر منها: تحقيق مستوى معين من النمو والتقـــدم الإنتـــاجي ومستوى مقبول للإنتاج الزراعي، أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعـــــي بنفـــس الوقت وكذلك بناء وإنشاء الحد الأدنى اللازم من البنية التحتية الأساسية الضرورية لخدمة النشـــاط الصناعي وتشجيع الاستثمار.[31] ويقصد هنا بالبنية التحتية أنها عبارة عـــن مجمـــوع النشـــاطات والمشاريع والخدمات ذات الوظيفة العامة والتي تشكلت تاريخيا بحيث تخدم فروع الاقتصاد الوطني المختلفة دون أن تدخل بشكل مباشر في العمليات الإنتاجية، ويمكن تقسيم البنية التحتية إلى قسمين : بنية تحتية إنتاجية وأخرى اجتماعية. وتشمل البنية التحتية الإنتاجية قطاعات النقـــل والمواصـــلات (الطرق البرية وسكك الحديد والموانئ والجسور) وخطوط نقل القوة الكهربائية وخطوط الاتصـــال الهاتفي والسدود واستصلاح الأراضي. أما البنية التحتية الاجتماعية فتشمل أنظمة التعليم والصحـــة ومؤسسات البحث العلمي والأجهزة الإدارية والقضائية وأنظمة التمويل والإقراض.[32]

من الجدير بالذكر أن هناك عدة اعتبارات يتـــم على أساســـها تحديـــد مكونـــات البنيـــة التحتية وتمييزها عن غيرها من الخدمات والمشاريع ومن أهم هذه الاعتبارات : فيمـــا إذا كـــانت ملكية هذه البنية التحتية حكومية أي أنها تراقب وتدار من قبل الدولة، لا يمكن أن تكون منتجاتـــها مادة للتجارة الخارجية (اســـتيراد وتصدير)، وغالبا لا يمكن تجزئتها لأســـباب فنية (لا يمكن مثـــلاً إلا إنجاز كامل للطريق البري أو شـــبكة المياه)، وهي ضرورية لعمـــل النشـــاط الاقتصـــادي المنتج مباشـــرة، وتتصف بأنها مرتفعة التكاليف ويحتاج إنشـــاء البنية التحتيـــة إلـــى رأس مـــال وافر.[33]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-6-1) التصنيع والصادرات:

كما بينت في بداية هذه الدراسة بأن التردي في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية قد أعطى مبرراً قوياً للتقليل من صادرات السلع الأولية والعمل على تنويع الصادرات، وأن أفضل الوسائل لتنويع الصادرات هو الاعتماد على التصنيع.

إن التصنيع يؤدي إلى تنويع الاقتصاد القومي إذ يتغير التركيب السلعي للدخل القومي على أثر نمو وتدعيم حركة التصنيع وهذا يعني انخفاض الأهمية النسبية للمنتج الواحد كمكون للدخل القومي ومن ثم تقليل الآثار الضارة الناجمة عن تقلب أسعار المواد الأولية على الدخل القومي (الصادرات هي من أهم مؤشرات التصنيع).

والجدير بالذكر أن نمو الصناعة يساعد على إدخال السلع الصناعية إلى نطاق التصدير، وهذا يعني بالضرورة زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وانخفاض الأهمية النسبية للسلع الأولية أي أنه يترتب على التصنيع تغيير هيكل الصادرات وتنويعها، وسيتبع ذلك بالضرورة تلافي كل الآثار الضارة على الاقتصاد القومي والناجمة عن اختلال هيكل الصادرات لصالح السلع الأولية.[34]

بعد أن عرضت الدراسة التي أجراها البنك الدولي وأهم نتائجها وتحدثت عن سياسات التصنيع وبأن الصادرات هي أحد أهم مؤشرات التنمية.

سأنتقل الآن إلى الحديث عن الصادرات الكورية، كون كورية هي إحدى الدول الصناعية الجديدة NIC's.

(1-7) الصادرات الكورية

في أواخر الستينيات بدأت الصادرات في كوريا تلعب دوراً مهماً في نشر صناعات جديدة لم تكن موجودة سابقاً حيث ساهمت هذه الصادرات في تطوير وتوسيع القدرات التكنولوجية الحديثة والتي سهلت إنشاء الكثير من الصناعات المتقدمة لخدمة السوق المحلي والسوق الخارجي على حد سواء، ومعظم هذه الصناعات يتميز بوفورات الحجم والاعتماد على الميزة النسبية من أجل سد حاجة الطلب المحلي وتحقيق الفعالية في الإنتاج لتمكنها من منافسة المنتجات العالمية الأخرى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لو تفحصنا الصادرات الكورية سنلاحظ أنها -بداية- كانت تعتمد بشكل كامل على الاستخدام الكثيف للعنصر الوفير -عنصر العمل- الذي يتميز بانخفاض نسبي في الأجور إضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم، ثم ما لبثت أن تحولت هذه الميزة بحيث أصبح الاعتماد الأساسي على راس المال.

إن القدرة على إجراء مثل هذا التغيير في الميزة النسبية يؤكد على وجود تنمية في القاعدة الصناعية التي اعتمدت على التدرج في الصناعات إضافة إلى وجود قدرات تكنولوجية كبيرة وقدرة على فهم واستيعاب أية تكنولوجيا جديدة، ومن الجدير بالذكر أنه في المراحل الأولى من عملية التصنيعُ قامت كوريا بطباعة الكثير من النماذج للآليات والمعدات Catalogues حتى أنها أجرت أحيانا بعض التغييرات على هذه النماذج والتصاميم ليصبح المنتج ملائما أكثر للبيئة الكورية لأنهم يهتمون كثيرا بكيفية التصميم والتنفيذ وفهم عميق لطريقة العمل (Know How).[35]

ولا يفوتني هنا بأن أنوه إلى تلك القدرات التكنولوجية الفذة الموجودة لدى الكوريين، حيث أنهم ساهموا في تطوير نوعية المنتج وكيفية تصميمه، وساهموا كذلك في رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وذلك عن طريق تغيير طرق الإنتاج وتحسين الأداء الإداري وتطوير التكنولوجيا.

إذاً فالصادرات تساهم في استغلال الميزة النسبية وتعمل على تعميق التنافس الصناعي وتساهم أيضا ولكن -بشكل غير مباشر- في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على الموارد المحلية، وتزيد من مستوى الدخل وتحسن ميزان المدفوعات، حيث أن الدخل المرتفع الذي يمكن الحصول عليه من الصادرات يزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية المصنعة محليا، كذلك تؤدي الصادرات إلى تنمية اقتصادية جوهرية من خلال إنشاء صناعات جديدة وامتلاك تكنولوجيا جديدة لم تكن موجودة أصلا.

وفي النهاية، أعود وأؤكد أن ما ينطبق وما قد يكون صالحا لبلد ما، قد لا ينطبق ويلائم غيره من البلدان، وما ينطبق على الدول الصناعية الجديدة NIC's، قد لا ينطبق على الدول النامية الأخرى. وهذا يؤكد خطأ التعميم الذي قدمه البنك الدولي في تقريره لعام 1987 بخصوص تبني سياسة التوجه الخارجي، حيث أنه أغفل مجموعة من النقاط الهامة عند إصداره لهذا التعميم، ومن أبرز هذه النقاط:-

١- تمتاز الدول الصناعية الجديدة NIC's بتركيبة اجتماعية خاصة وفريدة من نوعها، حيث تمتاز الطبقة العاملة بالولاء الشديد والتفاني في العمل، إضافة إلى ذلك هجرة عدد كبير من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلماء والمبدعين وذوي الخبرات الطويلة من كوريا الشمالية إلى كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية وهذا قد لا يتوفر في بعض الدول النامية الأخرى.(36)

٢- وجود عوامل تاريخية Historical Factors فضلاً عن العوامل الدورية Cyclical Factors: حيث أن معظم هذه الدول بدأت أولاً بتبني سياسة إحلال المستودرات وعملت على تلبية متطلبات هذه السياسة حين ركزت على إيجاد البنية التحتية المتميزة (كالمواصلات والاتصالات والطرق والجسور) مما أكسبها القدرة الكافية والخبرة الطويلة في هذا المجال. وعندما انتقلت هذه الدول إلى تبني سياسة تشجيع الصادرات EIG توفرت لديها الخبرة والقدرة اللازمة مما جعلها تتجاوب بسرعة مع الزيادة في الطلب على الصعيدين الداخلي والخارجي وهذا يندر وجوده لدى الدول النامية الأخرى.(37)

٣- أن لهذه الدول سياسات تدخل حكومي خاصة ومتميزة يندر وجودها في الدول النامية، فمثلاً في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة فإن تغير الإنتاج وتركيبة الصادرات لم يترك لقوى السوق ولكنه تم بناءا على دراسات حكومية شاملة ودقيقة، وكذلك ساهمت الحكومة بتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد بشكل انتقائي وتدريجي وهذا كله ساهم في زيادة النمو الاقتصادي.(38)

٤- تمتلك الدول الصناعية الجديدة NIC's قاعدة تصنيعية متينة ولديها تنمية شاملة مكنتها من الوصول إلى مرحلة الفائض من السلع المصنعة حيث زاد العرض عن الطلب المحلي، فما كان لها سوى التوسع للبحث عن أسواق جديدة لتسويق إنتاجها الضخم. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي جاء أساسا من القدرة التصنيعية وليس بسبب الصادرات،(39) حتى أن بعض الاقتصاديين يرون أنه من الصعب أن تحافظ الدول الصناعية الجديدة على هذا التوسع في الصادرات بسبب تغير الظروف العالمية ومن هذه الظروف:(40)

أ- ارتفاع معدل الحماية في الدول الصناعية المتقدمة مما يؤثر بشكل سلبي على صناعات بعض الدول النامية.

ب- القاعدة التكنولوجية والتطور العلمي الكبير لدى الدول المتقدمة قد يضعف الميزة النسبية الموجودة في الدول النامية.

جـ- زيادة أعباء الديون الخارجية لمعظم الدول النامية مما يضطرها اللجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأحد مصادر التمويل الخارجي، والكل يعرف تلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوصفة المشهورة الجاهزة لدى هذه الجهات من أجل الموافقة على منح هذه القروض والتي عادة يكون لها أثاراً سلبية على الاقتصاد بشكل عام وعلى التجارة والتصنيع بشكل خاص.

بعد أن بينت أن نجاح عملية التصدير وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءة التوزيع لعناصر الإنتاج والموارد وذلك باعتمادها على الميزة النسبية التي تتمتع بها وانتقالها من الصناعات التي تعتمد على العمال Labour Intensive إلى الصناعات التي تعتمد على رأس المال Capital Intensive، ومن ثم التكنولوجيا المتطورة،[41] سأنتقل الآن إلى الفصل الثاني للتعرف على أهم ملامح قطاع الصادرات الأردني وأهم المشاكل التي تواجهه وهل من الممكن الاعتماد على هذه الصادرات كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي؟.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الأول

1- أنور عطية العدل، "التنمية الصناعية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص ص 107 – 108.

2- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1984، ص 211.

3- عمرو محي الدين، 1984، ص 216، مرجع سابق.

4- Syrquin, M. 1989. "Pattern of Structural Change", In Hollis Chenery and T.N. Srinivsan. Hand Book of Development Economic, North Holland, p. 205.

5- حسين الطلافحة، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، (1968-1990)"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، 1993، ص 84.

6- أنور عطية العدل، 1987، ص 108، مرجع سابق.

7- عمرو محي الدين، 1984، ص 209، مرجع سابق.

8- تيسير الرداوي، "التنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب، 1985، ص 79.

9, 10, 11- World Development Report, 1987, Ch. 5, pp. 82-85.

12- داوود محمود صبح، استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1995.

13- محمد صفوت قابل، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 34، تشرين أول 1988، ص 39.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

14- محمد صفوت قابل، "الصناعة العربية واستراتيجية الإحلال محل الواردات"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 54، يونيو 1988، ص ص 86-87.

15- محمد صفوت قابل، يونيو 1988، ص ص 87-88، مرجع سابق.

16- Hurbert, Schmitz, 1984, "Industrialization Strategies in Less Developed Countries", The Journal of Development Studies, Vol. 21, No. 1, p. 3.

17- محمود قاسم زنبوعه، "التنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، ص ص 183-184.

18- محمد صفوت قابل، تشرين أول 1988، ص ص 42-43، مرجع سابق.

19- محمد صفوت قابل، تشرين أول 1988، ص ص 43-44، مرجع سابق.

20- محمود قاسم زنبوعه، ص 184، مرجع سابق.

21, 22, 23, 24, 25- Syrquin, 1989, Op. Cit., p. 208

26- تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، 1979، أغسطس ص ص 53-66.

27- حسين طلافحه، 1993، ص 85، مرجع سابق.

28- داود محمود صبح، "استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995، ص م.

29- عمرو محي الدين، 1984، ص 228، مرجع سابق.

30- تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، 1987، ص 13.

31- محمود قاسم زنبوعه، ص 177، مرجع سابق.

32،33- محمود قاسم زنبوعه، ص ص 159-160، مرجع سابق.

34- عمرو محي الدين، 1984، ص 229، مرجع سابق.

35- Linsu, Kim; Alic H. Amsden., "Republic of Korea", World Development.

36- David Evans and Parvin Alizadeh, "Trade, Industrialization, and the Visible Hand", Journal of Development Studies, Vol. 21, No. 1, 1984, p. 33.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

37- Hurbert Schmitz, "Industrialization Strategies in less Development Countries: Some Lessons of Historeal Experience", Journal of Development Studies, Vol. 21, No. 1, 1984, p. 13.

38, 39- David Evans and Parvin Alizadeh, 1984, Op. Cit, p. 25.

40- Hurbert Schmitz, 1984, Op. Cit, p. 15.

41- داود محمود صبح، "استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995، ص 21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الصادرات الوطنية ودور الحكومة في تنميتها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-1) مقدمة :

تبرز أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني من خلال الدور الذي تلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال تأمين متطلبات هذه التنمية من الموارد الأولية والسلع الرأسمالية أو من خلال تصدير ثمار هذه التنمية حيث أنها تشكل مورداً مالياً هاماً لخزينة الدولة كونها ترفد خزينة الدولة بالرسوم والضرائب الجمركية التي تحصل عليها من المستوردات.

وبالرغم أن التجارة الخارجية تشمل الصادرات والمستوردات، إلا أن موضوع دراستي هذه منصب حول الصادرات، لذا فإنني لن أتطرق إلى الحديث عن المستوردات في هذا الفصل.

(2-2) الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني

استطاع الأردن خلال العقود الأربعة الماضية تحقيق الكثير من الإنجازات الملموسة في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تنوعت القاعدة الإنتاجية ونمت القدرة التنافسية لبعض الصناعات وتوسعت البنية التحتية. وبالرغم من كل هذه الإنجازات، إلا أن الاقتصاد الأردني لم يستطيع توسيع القاعدة الإنتاجية بما يسمح بتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي من احتياجاته المتزايدة من السلع والخدمات.

من خلال النظر إلى البنية الاقتصادية، سنرى بكل بساطة تغلب قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى، إضافة لذلك قصور قطاعات الإنتاج السلعي عن مواكبة الزيادة في الطلب المحلي. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى الاعتماد المتزايد على المستوردات وما نتج عنه من عجز مستمر في الموازنة العامة وعجز متزايد في الميزان التجاري. ولتمويل هذين العجزين، تم الاعتماد على مصادر تمويل خارجية كالمساعدات والقروض الخارجية وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج.

هذه الاختلالات الهيكلية لم تأت من فراغ، بل جاءت نتيجة لعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية بينتها الخطة:[1]

1- **ندرة الموارد الطبيعية:** يتسم الأردن بندرة موارده الطبيعية إضافة لقلة المستغل من الموارد المتوفرة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 6.2% من المساحة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلية، منها حوالي 67.3 ألف هكتار (1 كم^2 = 100 هكتار) أو ما يعادل 15% يعتمد على الري والباقي يعتمد على مياه الأمطار التي تتصف بانخفاض معدل سقوطها وتذبذبها. أما بالنسبة للمعادن والخامات فإن المستغل منها محدود ولا يتعدى خامات الفوسفات والبوتاس والغاز الطبيعي.

2- **الإدارة الاقتصادية:** كان تعاظم الدور الحكومي من سمات الإدارة الاقتصادية خلال العقود الأربعة الماضية، حيث أصبح القطاع العام منافسا للقطاع الخاص ومقيدا له وذلك من خلال:

أ- تحديد الأسعار دون معايير واضحة ومعلنة.

ب- دعم سعر بعض مدخلات الإنتاج والسلع المنتجة محلياً ودعم بعض المؤسسات العامة غير الكفؤة.

وقد أدت مثل هذه السياسات والإجراءات الاقتصادية إلى بروز تضارب في الصلاحيات والمسؤوليات بين المؤسسات العاملة في القطاعات المختلفة وإلى تقلب السياسات والتشريعات، كما أدت إلى وضع العديد من القيود على الإنتاج والاستيراد والتصدير مما أضعف عنصر المنافسة في العملية الإنتاجية وأخلّ بتوزيع الموارد الاقتصادية الأمر الذي حدّ من كفاءة ومرونة المنشآت الاقتصادية وقلل من فرص الابتكار والإبداع في العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية على حد سواء.

3- **تدني مستوى الإنتاج والإنتاجية:** أدى تبني إستراتيجية دعم الصناعات الاحلالية إلى قيام العديد من الصناعات في ظل حماية جمركية عالي مما حدّ من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية حيث أدت إلى بقاء صناعات محلية تعتمد وسائل تقنية وإدارية غير كفؤة، إضافة إلى تدني مستوى الإنتاج وارتفاع الكلفة، كما أدى ضعف المنافسة إلى فقدان الحوافز اللازمة للبحث والتطوير، وقد انعكس هذا على تدني إنتاجية عناصر الإنتاج نتيجة لنقص العمالة الوطنية المؤهلة والمدربة وضعف برامج التدريب وغياب المؤسسية كأسلوب للعمل وعدم الالتزام بتطبيق المواصفات العالمية للسلع والخدمات.

4- **تدني مستوى الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسات العامة:** أدت مركزية اتخاذ القرارات الحكومية واعتماد بعض المؤسسات العامة على دعم الموازنة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العامة وتطبيق نظام الخدمة المدنية عليها إلى تآكل الاستقلال المالي والإداري المقرر لها، مما قلص من كفاءتها وحريتها في اتخاذ القرارات المناسبة وفقا لحاجاتها. وقد انعكس ذلك في تضخم الجهاز الإداري وغياب الكفاءات المؤهلة لإدارتها.

5- **نقص الخدمات المساندة:** إن افتقار الاقتصاد الأردني إلى قطاع خدمات مساندة أدى إلى تدني كفاءة الإنتاج والقدرة التصديرية، ومن أهم هذه الخدمات: الصيانة والخدمات الإدارية والهندسية والاستشارية والمصرفية والتسويقية والتدريبية وخدمات الحاسوب.

6- **الظروف الدولية المحيطة:** مر الاقتصاد الأردني بعدد كبير من الأزمات السياسية الحادة من أهمها:

أ- حرب حزيران (1967) وما نجم عنها من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة مما جعل الأردن يفقد جزءا مهما من موارده الطبيعية والاقتصادية إضافة إلى تراجع استغلال الأراضي الواقعة شرق النهر تراجعا يكاد يكون تاما خلال حرب الاستنزاف في السنوات التي تلت هذه الحرب.[2]

ب- الأزمة الاقتصادية الحادة التي مر بها الاقتصاد الأردني عام 1988، حيث انخفض سعر صرف الدينار الأردني من 374.1 فلسا إلى 472.1 فلسا مقابل الدولار الأمريكي في عام 1989 (أما الآن فقد استقر سعر صرف الدينار الأردني بحيث أصبح "1 دولار = 710فلس").

جـ- حرب الخليج الأولى عام 1990 وحرب الخليج الثانية 1992 وما نتج عنهما من انحسار مصادر التمويل الخارجي المتاحة للاقتصاد الأردني وذلك من خلال عودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في دول الخليج (انخفاض نسبة حوالات الأردنيين من الخليج) وانخفاض نسبة المساعدات العربية للخزينة الأردنية وكذلك اثار العقوبات التي فرضت على العراق وإغلاق أسواق العراق والكويت وبعض دول الخليج أمام المنتجات والسلع الأردنية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كل هـذه الأحداث السياسيـة والاقتصادية أثـرت على الاقتصـاد الأردنـي وزادت مـن أعباء المديونـية الخارجـية، وقد حاولـت الحكومة الأردنـية بشـتى الوسائـل والـسبل انتـشال الاقتصاد من هذه المشاكـل المستعصية وذلك من خلال تبني مجموعـة مـن الخطـط والبرامج التنمـوية وتعديل وإصدار بعض القوانين المتعلقة بالتجارة وكان آخـرها وأهمها تبنـي برنامج تصحـيح اقتصـادي.

(3-2) برنامج التصحيح الاقتصادي

تأثر الاقتصاد الأردني بظروف الكساد العالمي في مطلع الثمانينات وتمثل ذلك بتراجع الأداء الاقتصادي والمالي خلال الفترة (1983-1987) بشكل واضح، وقد تفاقمت الأزمة مع بداية عام 1988 ووصلت أوجها عندما انخفض سعر صرف الدينار الأردني من 374.0 فلسا إلى 472.1 فلسا مقـابل الدولار الأمريكي عام 1989.

ولم يكن هناك خيار أمام الحكومة الأردنية إلا بتبني برنامج تصحيح اقتصـادي مـن أجـل استعادة التوازن الكلي للاقتصاد وقد جاء هذا البرنامج على فترتين.

(1-3-2) برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (1989-1993)

عقدت في عمان خلال الفترة من 89/3/28-89/4/14 جولة من المشاورات بين بعثة صنـدوق النقد الدولي من جهة والسلطات الأردنية من جهة أخرى، حيث قدم الصندوق مساعدة مالية ضمـن تسهيل الاستعداد الائتماني بناء على طلب الأردن وقيمتها (60) مليون وحدة سحب خاصـة أي مـا يعادل (77) مليون دولار أمريكي من الحكومة اليابانية.[3]

وتتمثل الأهداف الرئيسي لبرنامج التصحيح بما يلي:

أ- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي GDP.

ب- تخفيض معدل التضخم.

جـ- تخفيض نسبة الاستهلاك إلى GDP.

د- زيادة الاستثمارات الكلية.

هـ- تحسين أداء القطاع الخارجي والحد من عجز ميزان المدفوعات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و- تخفيض عجز الموازنة العامة للحكومة بدون المساعدات الخارجية.

ولكن لسوء الحظ أوقف العمل بهذا البرنامج على أثر حرب الخليج عام 1990، وبدأ العمل بتبني برنامج جديد يتلائم مع الظروف المستجدة، و عليه تم تبني برنامجا جديدا للتصحيح الاقتصادي ليغطي الفترة من (1992-1998).

(2-3-2)برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (1992-1998)

عقدت في عمان خلال الفترة من 91/9/24-91/10/3 جولة من المشاورات بين بعثة صندوق النقد الدولي من جهة والسلطات الأردنية من جهة أخرى، حيث تم الاتفاق على فترة ثانية متوسطة المدى للتصحيح، تغطي الفترة (1992-1998) حيث وافق الصندوق على دعم هذا البرنامج من خلال تقديمه قرضاً ضمن تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة (18) شهر بمبلغ (44.4%) مليون وحدة سحب خاصة. وقد جاء هذا البرنامج استكمالاً للجهد التصحيحي الذي توقف نتيجة الظروف الناجمة عن أزمة الخليج.[4]

وقد كان لهذا البرنامج أهداف مماثلة لأهداف البرنامج الأول (1989-1993) مع بعض التوسع في الأهداف لتشمل أهدافا اقتصادية تغطي كافة الجوانب الواردة بالبرنامج الأول وأهدافا اجتماعية تتعلق بالبطالة والفقر.

(2-4) قانون الجمارك رقم (20) لعام 1998

من أجل إنعاش الاقتصاد وتشجيع الصادرات فقد عملت الحكومة على إعادة النظر بقانون الجمارك[5] وخاصة بالرسوم الجمركية على المواد الخام الداخلة في الصناعة، وذلك لتشجيع منافسة الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية، إضافة إلى فرض قيود على المستوردات من السلع النهائية وخاصة الكمالية. وعلى سبيل المثال سوف أورد المادتين رقم (133) و(134) والمتعلقتين بالتصنيع الداخلي (الإدخال بقصد التصنيع والتصدير).

المادة 133- أ- يسمح بإدخال البضائع الأجنبية إلى المملكة مع تعليق استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بقصد التصنيع أو إكمال الصنع أو الإصلاح سواء كان المستفيد مصنعاً أو مصدراً، لغايات التصدير خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- يجوز أن يتم تصدير البضاعة المستوردة أو المصنعة وفقًا لأحكام هذه المادة من غير مستوردها وذلك بموافقة المدير أو من يفوضه، وتنتقل في هذه الحالة جميع الالتزامات المترتبة على المستورد الأول إلى ذلك المصدر.

ج- يجوز بيع المواد المدخلة إلى البلاد وفق أحكام هذه المادة من مصنع لآخر لنفس الغاية التي أدخلت من أجلها.

د- تحدد البضائع التي تتمتع بهذا الوضع والضمانات المطلوبة للاستفادة من أحكام هذه المادة، وغير ذلك من الشروط اللازمة لهذا الوضع بتعليمات يصدرها المدير.

المادة 134- أ- يسمح بوضع المواد الداخلة بقصد التصنيع الداخلي في الاستهلاك المحلي وبموافقة المدير، على أن تراعى جميع الشروط القانونية النافذة.

ب- يسمح بوضع البضائع المصنوعة من المواد الداخلة للتصنيع وفق أحكام المادة (133) من هذا القانون في الاستهلاك المحلي وبموافقة المدير وتستوفى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتوجبة عن المواد المدخلة حسب نسبة الرسوم النافذة بتاريخ تسجيل البيان وقيمة هذه المواد بتاريخ إدخالها.

(5-2) قانون تشجيع الاستثمار لعام 1995.

تم إعادة النظر بقانون تشجيع الاستثمار[6] (16) لسنة 1995 من أجل تنشيط المؤسسات العاملة في هذا المجال وتفعيل دورها في الاقتصاد ومن أبرز مواد هذا القانون:

المادة 6- أ- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن يتم إدخالها إلى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللجنة تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

ب- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع على أن يتم إدخالها إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

ج- تعفي اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

د- تعفي اللجنة من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

المادة 8- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل على أن يتم إدخالها إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال أربع سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها.

المادة 34- يجوز إجراء الرهن العيني للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع، وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة تلك الآلات والمعدات، وتحقيقاً للغايات المقصودة من هذه المادة تنظم المؤسسة سجلاً صناعياً تسجل فيه هذه الآلات والمعدات لدى كل مشروع وفقاً للتعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة لهذه الغاية وتنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

(6-2) قانون منع الاحتكار لسنة 1998

حرصاً على تعميق روح المنافسة في الاقتصاد الوطني تم إصدار قانون جديد لمنع الاحتكار،[7] يحمل هذا القانون كثير من البنود والمواد أذكر منها.

المادة 4- أ- تحدد أسعار السلع والخدمات في سوق تداولها على أساس المنافسة الحرة التي تحكمها عوامل السوق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- يحظر على المؤسسات التي تمارس نشاطا اقتصاديا معينا أن تعقد من الاتفاقيات أو أن تتخذ من الترتيبات، أو أن تمارس بالتوافق، ما تكون نتيجته الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو إضعافها بقدر جسيم.

المادة 5- أ- يعتبر محظورا كل اتفاق أو ترتيب بين المؤسسات المتنافسة في نشاطاتها الاقتصادية إذا كان موضوعه أو غايته أيا من الأمور التالية:

1- تحديد أسعار السلع أو بدل الخدمات أو نسبة الخصم التجاري وما في حكم ذلك.

2- تحديد كميات الإنتاج.

3- تقاسم سوق سلعة أو خدمة على أساس المناطق الجغرافية أو كميات المبيعات أو المشتريات أو العملاء أو على أي أساس اخر.

4- إخراج مؤسسة من سوق سلعة أو خدمة أو الحيلولة دون دخول مؤسسة أخرى إلى السوق.

5- رفض التعامل مع بائعين أو مشترين معينين.

6- التواطؤ في العطاءات أو العروض في مناقصة أو مزايدة أو في استدراج عروض، ولا يعتبر تواطؤ العروض المشتركة التي يعلن فيها أطرافها عن أنفسهم من البداية.

ب- كما يعتبر محظورا كل اتفاق أو ترتيب بين مؤسسات لا تكون نشاطاتها الاقتصادية محل تنافس فيما بينها إذا كانت إحداها على الأقل ذات وضع مهيمن في سوق سلعة أو خدمة وكانت نتيجة الاتفاق أو الترتيب الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو إضعافها بقدر جسيم، بما في ذلك ما تكون غايته أو نتيجته أيا من الأمور التالية:

1- بيع سلعة أو خدمة إلى عميل مشروطا بقبوله فرض قيود على بيع السلعة أو الخدمة عند إعادة بيعها أو وضع شروط غير معتادة لبيعها أو توزيعها أو تحديد الكمية الموردة منها.

2- تعليق بيع سلعة أو خدمة إلى عميل على شرط شرائه سلعة أو خدمة أخرى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ك- إلزام المشتري أو الموزع بسعر معين عند إعادة بيع سلعة أو خدمة.

المادة 6- لا تعتبر الأعمال التالية مخالفة لأحكام هذا القانون إلا إذا منعت مؤسسة أو من المتوقع أن تمنعها من ممارسة نشاط اقتصادي معين أو التوسع فيه أو إذا ترتب عليها زيادة أسعار سلعة أو خدمة أو إنقاص جودتها أو تقليل الكميات المطروحة منها في السوق أو أي تقييد لوسائل توزيعها:

أ- تبادل المعلومات الإحصائية.

ب- بيان معايير المنتجات.

ج- تبادل المعلومات بين المؤسسات حول ديونها على الغير.

د- تبادل المعلومات حول المصطلحات المستخدمة في النشاط الاقتصادي.

هـ- تنسيق أشكال العبوات أو وزنها أو حجمها.

و- التعاون في مجالات البحث والتطوير.

ز- التعاون في إجراءات المحافظة على البيئة.

المادة 7- يحظر على أي مؤسسة لها وضع مهيمن في سوق سلعة أو خدمة، القيام بأي تصرف أو سلوك تكون نتيجته الحاصلة أو المتوقعة منع المنافسة أو تقييدها أو إضعافها بقدر جسيم أو تقوية وضعها المهيمن في السوق بما في ذلك ما يلي:

أ- التصرف أو السلوك المؤدي إلى إخراج مؤسسة منافسة من السوق أو تعريضها لخسارة جسيمة.

ب- التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لأسعار السلع وبدل الخدمات أو شروط بيعها وشرائها.

ج- تحديد سعر إعادة البيع.

د- إرغام عميل لها على الامتناع عن التعامل مع مؤسسة منافسة لها.

هـ- السعي لاحتكار موارد محدودة ضرورية لممارسة مؤسسة منافسة لنشاطها.

و- إنتاج سلعة على نحو لا تصلح معه للاستعمال إلا مع سلعة أخرى تنتجها ولا تصلح للاستعمال مع سلع مشابهة للسلعة الأخرى تنتجها مؤسسة منافسة.

ز- رفض التعامل مع عميل معين بالشروط التجارية المعتادة لديها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ح- الاشتراط لتوريد سلعة أو خدمة قبول قيد على توزيع أو إنتاج سلعة أو خدمة أخرى.

ط- فرض قيد على إعادة بيع سلعة أو تصديرها من حيث مكان المشترين أو فئاتهم أو كمية المبيع لهم أو لأي منهم.

ي- الاشتراط لتوريد سلعة أو تقديم خدمة شراء سلعة أو الحصول على خدمة أخرى من المؤسسة أو من مصدر آخر تعينه لهذه الغاية.

ك- شراء سلعة أو خدمة معينة بالقدر الذي يؤدي إلى رفع سعرها في السوق أو منع انخفاضه.

ل- تقليل مؤسسة متكاملة عموديا في إنتاجها لهامش ربح مؤسسة أخرى منافسة لها وغير متكاملة عموديا في إنتاج مشابه.

(2-7) قانون حماية الإنتاج الوطني لعام 1996

حفاظا على سلامة الاقتصاد الوطني وتشجيعا للإنتاج المحلي تم إصدار قانون جديد[8] لسنة 1996 ومن أبرز مواده:

المادة 3- 1- يوفر هذا القانون للمنتجين المحليين الآلية الملائمة لإصلاح الضرر البالغ أو لمواجهة التهديد بوقوع الضرر البالغ وإن السبب الحقيقي لذلك هو الكميات المتزايدة من المادة المستوردة سواء كانت قد أغرقت السوق أو كانت مدعومة أو لم تكن، وذلك من خلال تطبيق إجراءات الحماية المؤقتة والمحددة في هذا القانون والتي تمكن المنتجين المحليين من توفيق أوضاعهم مع المنافسة الناجمة عن المادة المستوردة.

2- تسري أحكام هذا القانون على جميع المواد المستوردة إلى المملكة والتي تكون منافسة أو مشابهة لسلعة محلية، باستثناء ما تم استيراده أو تم اتخاذ إجراءات فعلية لاستيراده إلى المملكة قبل سريان أحكام هذا القانون.

المادة 4- إذا تبين وفقا لأحكام المادة (13) بأن الكميات المتزايدة من المادة المستوردة تشكل سببا حقيقيا للضرر البالغ أو تشكل تهديدا بوقوع الضرر البالغ على المنتجين المحليين لسلعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محلية مشابهة أو منافسة للمادة المستوردة، فيحق لمجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الملائمة وفقا لأحكام المادتين (5، 6) لحماية مصالح واقتصاد المملكة.

المادة 5-

1- يجوز لمجلس الوزراء اتخاذ إجراءات الحماية المبينة وفقا لهذا القانون، وهي كما يلي:

أ- فرض تعريفة جمركية أو زيادتها على المادة المستوردة، وذلك لإصلاح الضرر البالغ أو التهديد بوقوع الضرر البالغ وتسهيل جهود المنتجين المحليين من أجل توفيق أوضاعهم للتكييف مع المادة المستوردة.

ب- اتخاذ أي إجراءات مساعدة أخرى ليس لها أي علاقة مباشرة بالمادة المستوردة، تمكن المنتجين المحليين من توفيق أوضاعهم والتكيف مع المادة المستوردة.

ج- إلغاء اي تعريفة جمركية أو تخفيضها على أي مادة مستوردة أخرى مما يسهل من مهمة المنتجين المحليين لتوفيق أوضاعهم والتكيف مع المادة المستوردة.

د- وضع قيود كمية محددة على المادة المستوردة وذلك لإصلاح الضرر البالغ أو التهديد بوقوع الضرر البالغ وتسهيل جهود المنتجين المحليين من أجل توفيق أوضاعهم للتكيف مع المادة المستوردة، على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل للدول التي يتم الاستيراد منها.

هـ- أي إجراء أخر متفق مع أحكام هذا القانون يتم التوصية به من قبل الوزير.

2- يجوز لمجلس الوزراء اتخاذ أي من الإجراءات المبينة أعلاه وبالقدر الذي يراه مناسبا لحماية مصالح المملكة، كما يجوز له إيقاف أو تمديد سريان أي إجراءات حماية تمت الموافقة على تطبيقها، وذلك بما يتفق مع أحكام هذا القانون.

3- إذا تم اتخاذ القرار بتطبيق إجراء الحماية بفرض التعريفة الجمركية أو زيادتها أو بفرض قيود كمية محددة لمدة تزيد على ثلاث سنوات، فيجوز لمجلس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوزراء وقبل انقضاء نصف المدة المقررة لإجراء الحماية أن يقوم بناء على توصية الوزير، حسب أحكام ومعايير القرار الأصلي وبعد مراجعة قرار الحماية، إلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية أو تحرير قيود كمية محددة إذا كانت مصلحة المملكة تتطلب ذلك.

4- إذا كانت مدة تطبيق التعريفة الجمركية سواء التي تمت زيادتها أو فرضها أو مدة فرض قيود كمية محددة تتجاوز سنة واحدة فيجب أن يتم تخفيف هذه التعريفة الجمركية أو قيود كمية محددة بشكل تدريجي على فترات منتظمة خلال مدة تطبيقها.

المادة 6- مع الأخذ بعين الاعتبار أن فرض التعريفة الجمركية أو زيادتها هو الخيار الأفضل من فرض قيود كمية محددة، وإذا قرر مجلس الوزراء اللجوء إلى فرض قيود كمية محددة حسب المادة (5/1/د) المبينة أعلاه، فيتم إتباع الإجراءات التالية:

1- لا يجوز تنزيل كمية الاستيراد من المادة المستوردة إلى حد يقل عن معدل الاستيراد لهذه المادة لأخر ثلاث سنوات يتوافر حولها معلومات إحصائية.

2- يحق لمجلس الوزراء أن يقوم بالتوزيع النسبي للحصص من المادة المستوردة على تلك الدول التي لها مصلحة أساسية في توريد المادة المستوردة إلى المملكة، وذلك اعتمادا على نسبة الكمية الكلية أو القيمة الكلية للمادة المستوردة لأخر ثلاث سنوات يتوافر عنها معلومات إحصائية، وعليه أن يأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل المؤثرة على تجارة تلك المادة المستوردة.

المادة 7- يحق لأي شخص يمثل منتجا محليا يدعي بأن ضررا بالغا أو تهديدا بوقوع ضرر بالغ يلحق بالمنتجين المحليين وإن السبب الحقيقي لذلك هو الكميات المتزايدة من المادة المستوردة، أن يتقدم بطلب إلى الوزير أو من يفوضه بذلك خطيا لاتخاذ إجراء أو أكثر من إجراءات الحماية المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون وعلى الوزير خلال ثلاثة أيام من تسلمه الطلب أن يقوم بإبلاغ هيئة تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار بنسخة عن هذا الطلب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-8) تطور قطاع التجارة الخارجية (1972-1996)

يمكن متابعة التطور في قطاع التجارة الخارجية في الأردن من خلال الجدول رقم (2-1) حيث يتضح منه تطور كل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري خلال الفترة (1972-1996). حيث نلاحظ أن الصادرات الكلية قد زادت بصورة ملحوظة: ففي عام 1972 بلغت الصادرات الأردنية تقريباً 12.6 مليون دينار أردني في حين أنها وصلت تقريبا إلى 1039.8 مليون دينار في عام 1996، هذا وقد حققت الصادرات معدلات نمو مختلفة خلال هذه الفترة حيث بلغ أعلى معدل نمو لها 64% في عام 1989، أما أدنى معدل نمو لها فكان في عام 1996 حين بلغ 4%. وعند التدقيق في معدل نمو الصادرات نرى أنها قد بدأت تنمو بشكل مضطرد منذ عام 1972 ووصلت ذروتها في عام 1989، ثم أخذت بالانخفاض الشديد حتى نهاية 1996، ويعود السبب في هذا التراجع -كما أسلفت- إلى فقدان الأردن لكثير من الأسواق التصديرية العربية نتيجة نشوب حرب الخليج. وبالرغم من التحسن الشديد في الصادرات إلا أن نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي بقي متواضعاً حيث تراوحت هذه المشاركة بين 5% في عام 1972 و26% في عام 1995 و1996.

وإذا ما انتقلنا للحديث عن المستوردات الأردنية – فإننا نلاحظ أنها في حالة ازدياد مستمر وسريع حيث بلغت تقريباً في عام 1972 95.3 مليون دينار وأخذت بالتزايد الملحوظ إلى أن وصلت 3043.6 مليون دينار أردني في عام 1996. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة المستوردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ بأنها مرتفعة جدا حيث بلغت أدنى نسبة لها 37% في عام 1972. أما أعلى نسبة لها فقد وصلت إلى 76% في عام 1996. إن هذه النسب تعطي مؤشرا قويا إلى أن الاقتصاد الأردني يعاني من الانكشاف الاقتصادي حيث اعتبر هنريكس Hinrichs أن اقتصاد الدول يعدّ منكشفا (منفتحا) للخارج إذا شكلت المستوردات نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي. أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12-20)% فإن اقتصاد الدولة يعتبر مغلقا.[9] فإذا ما طبقنا هذا التعريف على الأردن سنجد أنه يعاني من انكشاف كبير خلال فترة هذه الدراسة (1972-1996).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (2-1)
تطور التجاره الخارجيه الاردنيه
(1996 - 1972)

مليون دينار

السنه	الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفه	ص	ص/ن	و	و/ن	عجز الميزان التجاري	ع/ن
1972	261.0	12.6	0.05	95.3	0.37	-82.7	0.32-
1973	284.8	14.0	0.05	108.2	0.38	-94.2	0.33-
1974	347.5	39.4	0.11	156.5	0.45	-117.1	0.34-
1975	382.2	40.1	0.10	234.0	0.61	-193.9	0.51-
1976	479.7	49.6	0.10	339.5	0.71	-289.9	0.60-
1977	580.0	60.3	0.10	454.4	0.78	-394.1	0.68-
1978	680.2	64.1	0.09	458.8	0.67	-394.7	0.58-
1979	880.5	82.6	0.09	589.5	0.67	-506.9	0.58-
1980	1,051.4	120.1	0.11	716.0	0.68	-595.9	0.57-
1981	1,309.1	169.0	0.13	1,047.5	0.80	-878.5	0.67-
1982	1,527.9	185.6	0.12	1,142.5	0.75	-956.9	0.63-
1983	1,608.4	160.1	0.10	1,103.3	0.69	-943.2	0.59-
1984	1,764.2	261.1	0.15	1,071.3	0.61	-810.2	0.46-
1985	1,782.5	255.3	0.14	1,074.4	0.60	-819.1	0.46-
1986	1,820.8	225.6	0.12	850.2	0.47	-624.6	0.34-
1987	1,878.0	248.8	0.13	915.5	0.49	-666.7	0.36-
1988	1,946.6	324.8	0.17	1,022.5	0.53	-697.7	0.36-
1989	2,109.6	534.1	0.25	1,230.0	0.58	-695.9	0.33-
1990	2,324.5	612.3	0.26	1,725.8	0.74	-1113.5	0.48-
1991	2,505.6	598.6	0.24	1,710.5	0.68	-1111.9	0.44-
1992	2,960.9	633.8	0.21	2,214.0	0.75	-1580.2	0.53-
1993	3,204.9	691.3	0.22	24,533.6	7.66	-23842.3	7.44-
1994	3,552.0	793.9	0.22	2,362.6	0.67	-1568.7	0.44-
1995	3,879.7	1,004.5	0.26	2,590.3	0.67	-1585.8	0.41-
1996	4,019.7	1,039.8	0.26	3,043.6	0.76	-2003.8	0.50-

* المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائيه سنويه (1964- 1995) ، عدد خاص ، دائرة الابحاث والدراسات عمان ، ايار 1996 ، والنشره الاحصائيه الشهريه ، المجلد (34) - العدد (8) تشرين اول 1998 .

** احتسبت النسبه من قبل الباحث

*** ص:الصادرات ، و :المستوردات ، ع: العجز في الميزان التجاري ، ن : الناتج المحلي

Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالانتقال إلى الميزان التجاري نلاحظ وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري الأردني حيث بلغ تقريبا 82.7 مليون دينار في عام 1972 وبدأ بالتزايد الشديد حتى عام 1985، أما في عام 1986 فقد طرأ عليه تحسن ملحوظ حيث وصل العجز تقريبا إلى 624.6 مليون دينار وما لبث بعد ذلك أن تضاعف في عام 1990 حيث وصل تقريبا إلى 1113.5 مليون دينار، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى انقطاع المساعدات العربية للخزينة الأردنية إثر أزمة الخليج واستمر العجز في الزيادة حتى عام 1996 حيث وصل تقريبا إلى 2003.8 مليون دينار، إذا فالعجز في الميزان التجاري هو سمة أساسية من سمات الاقتصاد الأردني ويرجع هذا العجز إلى عدم مواكبة الصادرات السلعية للزيادة في المستوردات السلعية.

(2-9) التركيب السلعي للصادرات

يبين الجدول رقم (2-2) التركيبة السلعية للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية للفترة (1972-1996)، فمن المعروف أن التركيب السلعي للصادرات الوطنية يقسم إلى أربعة أقسام رئيسة تبعاً للأغراض الاقتصادية هي: المواد الغذائية والزراعية، والمواد الخام، والصادرات الصناعية، والصادرات من السلع الأخرى. عند النظر إلى هذا الجدول نلاحظ بوضوح استحواذ المواد الخام على النصيب الأكبر من الصادرات الأردنية حيث تراوحت حصتها من الصادرات الإجمالية ما بين 39% في عام 1983 و74.4% في عامي 1988، 1990، وبلغ متوسط نصيبها 57%، ويلي الصادرات من المواد الخام من حيث الأهمية، صادرات المواد الغذائية والزراعية حيث بلغت حصتها من الصادرات 49% في عام 1972 وبدأت بالتزايد المستمر حتى عام 1983 حيث بلغت حصتها 59% ثم بدأت بالتراجع الملحوظ إلى أن وصلت إلى 39% في عام 1996، وبلغ متوسط نصيبها من الصادرات 41%، ويمكن أن يعزى تناقص نسبة الصادرات من المواد الغذائية والزراعية الملحوظ خلال هذه الفترة إلى التغير الهيكلي الذي طرأ على تركيبة الاقتصاد الأردني الذي بدأ يركز على سياسة التصنيع الاحلالي للمستوردات وفي مرحلة لاحقة الاتجاه إلى دعم الصناعات التصديرية وتشجيعها.[10] أما الصادرات الصناعية فقد تراوحت حصتها من الصادرات الإجمالية ما بين 1% في الأعوام 75، 78، 79 ، 80، 84، 85، 86، 91 و6% في عامي 93، 94 وبلغ متوسط نصيبها من الصادرات 2%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (2-2)
التركيب السلعي للصادرات بالاسعار الجاريه
وحسب الاغراض الاقتصاديه (1972- 1996)

مليون دينار

السنة	مجموع الصادرات	المواد الغذائية والزراعية		المواد الخام		الصادرات الصناعية		سلع أخرى	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1972	12.6	6.2	0.49	5.9	0.47	0.5	0.04	0.000	0.00000
1973	14.0	6.8	0.49	6.7	0.48	0.5	0.04	0.041	0.00293
1974	39.4	13.9	0.35	24.9	0.63	0.6	0.02	0.007	0.00018
1975	40.1	16.0	0.40	23.5	0.59	0.6	0.01	0.004	0.00010
1976	49.6	25.4	0.51	23.3	0.47	0.9	0.02	0.004	0.00008
1977	60.3	32.2	0.53	27.0	0.45	1.1	0.02	0.003	0.00005
1978	64.1	32.6	0.51	30.7	0.48	0.8	0.01	0.001	0.00002
1979	82.6	42.0	0.51	39.4	0.48	1.1	0.01	0.007	0.00008
1980	120.1	54.2	0.45	64.2	0.53	1.7	0.01	0.000	0.00000
1981	169.0	76.7	0.45	86.7	0.51	5.5	0.03	0.082	0.00049
1982	185.6	88.2	0.48	92.3	0.50	5.1	0.03	0.310	0.00167
1983	160.1	94.2	0.59	62.4	0.39	3.4	0.02	0.000	0.00000
1984	261.1	108.8	0.42	148.7	0.57	3.6	0.01	0.000	0.00000
1985	255.3	99.0	0.39	153.2	0.60	3.1	0.01	0.000	0.00000
1986	225.6	78.0	0.35	145.6	0.65	2.0	0.01	0.000	0.00000
1987	248.8	84.1	0.34	160.8	0.65	3.9	0.02	0.000	0.00000
1988	324.8	79.9	0.25	239.3	0.74	5.6	0.02	0.010	0.00003
1989	534.1	132.3	0.25	388.2	0.73	13.6	0.03	0.010	0.00002
1990	612.3	144.7	0.24	455.7	0.74	11.9	0.02	0.026	0.00004
1991	598.6	168.9	0.28	421.7	0.70	8.0	0.01	0.021	0.00004
1992	633.8	214.7	0.34	397.6	0.63	21.5	0.03	0.027	0.00004
1993	691.3	301.3	0.44	351.5	0.51	38.4	0.06	0.064	0.00009
1994	793.9	307.8	0.39	434.6	0.55	51.5	0.06	0.000	0.00000
1995	1,004.5	412.1	0.41	550.9	0.55	41.5	0.04	0.000	0.00000
1996	1,039.8	407.6	0.39	608.5	0.59	23.5	0.02	0.222	0.00021
المتوسط			0.41		0.5664		0.02		0.00040

* المصدر :نفس مصدر الجدول السابق

** احتسبت الاهمية النسبية من قبل الباحثة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-10) التوزيع الجغرافي للصادرات

إن مستوى تقدم الدول الصناعي وطبيعة صادراتها هما اللذان يحددان التوزيع الجغرافي لصادرات هذه الدول، فالاقتصادات التي تعتمد على مادة واحدة من المواد الخام تتجه صادراتها إلى الدول التي تفوقها في مجال التقدم الصناعي. أما الصادرات الصناعية لأي دولة من الدول الناميـة فإنها تتجه بشكل عام إلى دول أقل تقدما منها من الناحية الصناعية.(11)

بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) أن الدول العربية تستحوذ على نصيب الأسد من الصادرات الوطنية حيث تراوحت نسبتها بين 29% في عام 1991 و73% في عام 1972، ويعود هذا التراجع الملحوظ والحاد في هذه النسبة بعد عام 1989 إلى ما فقده الأردن من أسواق تصديرية بسبب حرب الخليج. فقد بلغ متوسط نصيب الأسواق العربية من الصادرات الأردنية 52%، هذا وقد جاء السوق الهندي في المرتبة الثانية بعد السوق العربية من حيث حجم الصادرات، وقد تراوحت نسبة الصادرات إلى السوق الهندية من 3% في عام 1976 إلى 21% في عام 1990، وبلغ متوسط نصيب السوق الهندية بما نسبته 11% خلال هذه الفترة. ويلي الهند من حيث الأهمية سوق دول الاتحاد الأوروبي حيث تراوحت حصته من الصادرات الأردنية ما بين 0.1% في عام 1973 و8% في عام 1996، وبلغ متوسط نصيبها من الصادرات الأردنية حوالي 4%. أما بالنسبة لأسواق أمريكا والصين واليابان وأوروبا الشرقية والبلدان الأخرى، فلا زالت حصص هذه الأسواق من الصادرات الأردنية تعتبر متواضعة حيث بلغ متوسط نصيب هذه الأسواق 0.2%، 1.7%، 3%، 7.2% على التوالي.

* يتضح لنا من هذا التحليل للبيانات الإحصائية السابقة أن هناك عدداً من الخصائص والمشكلات الملازمة لقطاع التجارة الخارجية الأردنية، يمكن تلخيصها بالآتي:(12)

1- وجود ارتفاع كبير في قيمة المستوردات وخاصة السلع الاستهلاكية مقارنة مع قيمة الصادرات، الأمر الذي أدى إلى مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي وأيضا هناك مبالغة في الإنتاج المحلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية المحلية.

2- انخفاض نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- ارتفاع نسبة المواد الخام في الصادرات الوطنية مما يجعل حصيلتها من العملات الصعبة عرضة للتقلبات الحادة، وبالمقابل فإن صادرات السلع الرأسمالية متدنية جدا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنيه بالاسعار الجاريه

(1996 - 1972)

صنيون دينار

السنه	المجموع العام	الدول العربيه		دول الاتحاد الاروبي		امريكا		الصين		الهند		اليابان		اروبا الشرقيه		بلدان اخرى	
		القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمة	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	%
1972	12.6	9.2	0.73	0.050	0.004	0.001	0.00008	0.0	0	1.4	0.11	0.6	0.05	0.4	0.03	1.00	0.08
1973	14.0	10.1	0.721	0.020	0.001	0.001	0.00060	0.0	0	1.2	0.09	0.7	0.05	0.3	0.02	1.70	0.12
1974	39.4	18.4	0.467	0.600	0.015	0.009	0.00003	0.0	0	6.6	0.17	3.8	0.10	2.0	0.05	8.50	0.22
1975	40.1	16.9	0.421	2.000	0.050	0.030	0.00070	0.0	0	2.0	0.05	1.9	0.05	6.4	0.16	10.80	0.27
1976	49.6	23.9	0.482	2.500	0.050	0.020	0.00004	0.0	0	1.7	0.03	1.9	0.04	7.3	0.15	12.20	0.25
1977	60.3	36.1	0.599	0.900	0.015	0.020	0.00030	0.0	0	3.9	0.06	2.6	0.04	4.2	0.07	12.60	0.21
1978	64.1	42.6	0.665	1.300	0.020	0.004	0.00006	0.8	0.01	3.5	0.05	1.8	0.03	5.7	0.09	8.40	0.13
1979	82.6	55.7	0.674	1.100	0.013	0.040	0.00040	0.9	0.01	6.1	0.07	2.9	0.04	4.4	0.05	11.30	0.14
1980	120.1	72.9	0.607	2.100	0.017	0.001	0.00080	2.1	0.02	8.0	0.07	4.0	0.03	13.0	0.11	18.00	0.15
1981	169.0	114.5	0.678	2.800	0.017	0.040	0.00030	0.9	0.01	10.3	0.06	3.8	0.02	18.6	0.11	18.10	0.11
1982	185.6	123.3	0.664	3.600	0.019	0.009	0.00005	1.4	0.01	16.6	0.09	3.8	0.02	24.0	0.13	12.90	0.07
1983	160.1	87.1	0.544	9.500	0.059	0.007	0.00004	3.2	0.02	13.7	0.09	3.4	0.02	18.0	0.11	25.20	0.16
1984	261.1	132.6	0.508	12.300	0.047	0.020	0.00006	8.8	0.03	34.1	0.13	5.5	0.02	23.9	0.09	43.80	0.17
1985	255.3	131.5	0.515	11.700	0.046	0.090	0.00003	2.3	0.01	45.3	0.18	5.8	0.02	19.2	0.08	39.40	0.15
1986	225.6	102.1	0.453	19.600	0.087	0.305	0.00100	7.6	0.03	34.1	0.15	5.7	0.03	20.8	0.09	35.50	0.16
1987	248.8	129.8	0.522	17.300	0.070	0.937	0.00080	10.0	0.04	22.0	0.09	7.4	0.03	21.2	0.09	40.00	0.16
1988	324.8	136.1	0.419	26.000	0.080	1.200	0.00030	16.0	0.05	55.4	0.17	6.6	0.02	23.7	0.07	59.80	0.18
1989	534.1	241.3	0.452	25.100	0.047	2.800	0.00005	11.0	0.02	95.0	0.18	18.2	0.03	42.7	0.08	98.20	0.18
1990	612.3	258.9	0.423	22.300	0.036	3.500	0.00004	18.0	0.03	129.0	0.21	13.0	0.02	24.4	0.04	143.20	0.23
1991	598.6	172.3	0.288	18.700	0.031	2.200	0.00006	32.6	0.05	109.6	0.18	10.6	0.02	27.8	0.05	224.70	0.38
1992	633.8	222.4	0.351	19.300	0.030	4.200	0.00003	14.0	0.02	96.4	0.15	12.1	0.02	15.6	0.02	249.80	0.39
1993	691.3	285.4	0.413	28.300	0.041	7.300	0.01056	16.5	0.02	65.9	0.10	9.8	0.01	32.8	0.05	245.50	0.36
1994	793.9	337.0	0.424	40.800	0.051	8.900	0.01121	8.2	0.01	88.1	0.11	12.6	0.02	13.4	0.02	284.90	0.36
1995	1004.5	451.6	0.45	63.000	0.063	14.700	0.01463	13.3	0.01	114.1	0.11	13.1	0.01	19.1	0.02	315.60	0.31
1996	1039.8	485.2	0.467	86.200	0.083	13.800	0.01327	9.6	0.01	81.7	0.08	12.3	0.01	**18.8	0.02	332.20	0.32
		0.516		0.03979		0.002		0.0169		0.1114		0.03		0.0717			0.21

* المصدر :- نفس مصدر الجدول السابق

** لعدم وجود قيمة لصادرات الى دول اوروبا الشرقية فقد حسبها عن طريق جمع صادرات الدول التالية (بلغاريا +روسيا +رومانيا)

*** احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحثة

4- تعاني الصادرات الأردنية من مشكلة التركـــز الكبير في الأسواق العربية حيث أن أكـــثر من 52% من صادراتها تذهب لأسواق الدول العربية، الأمر الذي يجعل تطورهـــا رهينـــة لتطور العلاقات السياسية العربية.

(2-11) التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني

كنت قد بينت في الفصل الأول من هذه الدراسة أن من أهم السمات الرئيسة للتغيير الـــهيكلي هي ازدياد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي وانخفـــاض مســـاهمة القطاعات التقليدية (الزراعة والمناجم والتعدين) في هذا الناتج وارتفاع نسبة العمالـــة فـــي قطـــاع الصناعة التحويلية أكثر منها في القطاعات التقليدية، لذا فقد وجدت أنه من المناسب دراســـة هـــاتين السمتين في الاقتصاد الأردني.

(2-11-1) الناتج المحلي الإجمالي

من خلال دراسة الجدول رقم (2-4)، نرى مكونات وعناصر الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1972-1996)، حيث يمكننا ترتيب هذه القطاعات حسب نسبة مشـــاركتها فـــي النـــاتج القومي كما يلي:

يأتي في مرتبة الصدارة قطاع منتجو الخدمات الحكومية حيـــث بلغـــت نســـبة مســـاهمتهم بالمتوسط حوالي 19%، يليه قطاع الخدمات المالية والعقارية والأعمال ونسبته بالمتوســـط حوالـــي 18.7%، يليه قطاع النقل والتخزين والمواصلات ونسبته بالمتوســـط حوالي 13.4%، يليـــه قطـــاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق ونسبته بالمتوســـط حوالي 12.9%، ثـــم يـــأتي قطـــاع الصناعـــة التحويلية ونســـبته تبلغ بالمتوسط حوالي 12.5%، ويليه قطاع التشييد وبلغـــت نســـبته بالمتوســـط حوالي 8.3%، ثم قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك ونسبته بالمتوســـط حوالـــي % 7.8، ثـــم قطاع المناجم والمحاجر وبلغت نسبته بالمتوســـط حوالي 3.6%، وأخيرا قطاع الكـــهرباء والميـــاه وبلغت نســـبته بالمتوسط 1.8%.

أولاً: القطاع الزراعي

من خلال النظر إلى الجدول رقم (2-4) فإننا نجد قد طرأت زيـــادة واضحـــة فـــي النـــاتج الزراعي خلال فترة الدراسة حيث تراوح هذا الناتج تقريبا بين 34.7 مليـــون دينـــار في عام 1972

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (2-4)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وحسب النشاط الاقتصادي

مليون دينار

السنة	زراعة وظهيات وصيد اسماك	نسبة	مناجم ومحاجر	نسبة	صناعات تحويلية	نسبة	كهرباء ومياه	نسبة	انشاءات	نسبة	تجارة الجملة والمطاعم والفنادق	نسبة	نقل وتخازن واتصالات	نسبة	خدمات مالية وعقارية واعمال	نسبة	خدمات الخدمات الحكومية	نسبة	بنود اخرى	نسبة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة
1972	34.7	0.133	3.4	0.013	26.8	0.110	2.5	0.010	17.3	0.066	33.5	0.128	23.2	0.089	68.1	0.261	43.7	0.167	5.8	0.022	261.0
1973	25.0	0.088	4.1	0.014	36.0	0.126	2.8	0.010	26.1	0.092	36.9	0.130	25.6	0.090	72.4	0.254	49.3	0.173	6.6	0.023	284.8
1974	57.2	0.165	11.2	0.032	26.8	0.077	3.0	0.009	21.7	0.062	42.7	0.123	33.5	0.096	78.5	0.226	65.3	0.188	7.6	0.022	347.5
1975	30.2	0.079	16.9	0.044	34.0	0.089	3.1	0.008	36.5	0.095	47.9	0.125	42.8	0.112	84.7	0.222	77.4	0.203	8.7	0.023	382.2
1976	42.3	0.088	17.6	0.037	47.3	0.099	3.6	0.008	44.3	0.092	64.6	0.135	58.3	0.122	82.6	0.172	112.7	0.235	6.4	0.013	479.7
1977	52.5	0.091	19.6	0.034	62.9	0.108	4.1	0.007	55.3	0.095	84.8	0.146	75.1	0.129	97.4	0.168	116.3	0.201	12.0	0.021	580.0
1978	76.9	0.113	19.9	0.029	69.5	0.102	7.3	0.011	66.4	0.098	90.3	0.133	88.4	0.130	115.6	0.170	132.7	0.195	13.2	0.019	680.2
1979	61.4	0.070	27.5	0.031	118.9	0.135	10.3	0.012	86.9	0.099	115.0	0.131	105.9	0.120	165.0	0.187	171.7	0.195	17.9	0.020	880.5
1980	83.0	0.079	40.2	0.038	133.3	0.127	17.2	0.016	104.0	0.099	149.1	0.142	127.3	0.121	187.0	0.178	186.5	0.177	23.8	0.023	1051.4
1981	79.6	0.061	43.6	0.033	189.8	0.145	23.7	0.018	133.2	0.102	214.4	0.164	170.8	0.130	201.9	0.154	225.2	0.172	26.9	0.021	1308.1
1982	92.7	0.061	46.4	0.030	212.6	0.139	29.1	0.019	174.4	0.114	253.2	0.166	204.8	0.134	233.6	0.153	255.1	0.167	26.0	0.017	1527.9
1983	109.8	0.068	43.5	0.027	204.3	0.127	22.1	0.014	186.8	0.116	257.4	0.160	228.2	0.142	259.1	0.161	275.1	0.171	22.1	0.014	1608.4
1984	97.4	0.055	63.7	0.036	246.9	0.140	32.0	0.018	185.3	0.105	288.1	0.163	230.4	0.131	297.7	0.169	299.5	0.170	23.2	0.013	1764.2
1985	98.4	0.055	65.6	0.037	205.4	0.115	40.1	0.022	148.7	0.083	289.4	0.162	265.4	0.149	314.4	0.176	328.3	0.184	26.8	0.015	1782.5
1986	114.3	0.063	68.3	0.038	193.9	0.106	44.2	0.024	137.5	0.076	273.5	0.150	274.7	0.151	318.7	0.175	369.7	0.203	26.0	0.014	1820.8
1987	137.8	0.073	66.9	0.036	213.6	0.114	48.5	0.026	120.0	0.064	269.2	0.143	277.4	0.148	329.3	0.175	388.0	0.207	27.3	0.015	1875.0
1988	134.5	0.069	82.4	0.042	197.0	0.101	50.6	0.026	112.9	0.058	254.9	0.131	294.5	0.151	377.2	0.194	418.9	0.215	23.7	0.012	1946.6
1989	139.8	0.066	154.5	0.073	254.7	0.121	52.7	0.025	101.5	0.048	180.7	0.086	359.1	0.170	413.8	0.196	431.3	0.204	21.5	0.010	2109.6
1990	187.8	0.081	148.8	0.064	345.3	0.149	53.9	0.023	105.6	0.045	216.8	0.093	362.0	0.156	407.0	0.175	449.1	0.193	48.2	0.021	2324.5
1991	213.5	0.085	124.9	0.050	343.4	0.137	62.0	0.025	125.7	0.050	254.7	0.102	382.7	0.153	472.2	0.188	474.4	0.189	51.8	0.021	2505.6
1992	246.9	0.083	130.5	0.044	406.3	0.137	66.6	0.022	215.3	0.073	278.7	0.094	450.0	0.152	520.4	0.176	554.7	0.187	91.5	0.031	2960.9
1993	193.3	0.060	106.9	0.033	427.3	0.133	78.7	0.024	283.7	0.088	317.2	0.099	467.1	0.152	622.7	0.194	619.1	0.193	78.6	0.024	3214.6
1994	197.2	0.056	102.4	0.029	561.4	0.159	84.0	0.024	300.2	0.085	377.0	0.107	494.0	0.140	658.6	0.186	671.2	0.190	89.7	0.025	3535.7
1995	213.3	0.055	128.1	0.033	618.7	0.160	90.8	0.023	327.8	0.085	423.3	0.109	531.7	0.137	705.6	0.182	732.9	0.189	100.9	0.026	3873.1
1996	232.9	0.055	153.6	0.036	688.6	0.162	98.2	0.023	341.1	0.080	480.1	0.113	591.8	0.139	766.8	0.180	792.7	0.186	114.6	0.027	4260.4
الاهمية النسبية		0.078		0.036		0.125		0.018		0.083		0.129		0.134		0.167		0.190		0.020	

* المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

** احتسبت الاهمية النسبية من قبل الباحثة

و232.9 مليون دينار في عام 1996. وبالرغم من هذه الزيادة الكبيرة إلا أن نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي أخذ بالتناقص خلال الفترة ذاتها، وبلغت أقل نسبة 5.5% في عام 1996، مما يعطي مؤشراً هاماً هو أن أهمية هذا القطاع النسبية بدأ بالتراجع مع الوقت، وقد يعود السبب في ذلك إلى تلك المشاكل والمصاعب التي يعاني منها هذا القطاع، من هذه المشاكل: (13)

1- محدودية رقعة الأراضي الصالحة للزراعة وصغر حجم الحيازة الزراعية.
2- محدودية المصادر المائية المتوافرة لأغراض الزراعة وشدة المنافسة على استخدامها لأغراض أخرى.
3- تدني كفاءة النظام التسويقي وضعف النشاطات التسويقية للمنتجات الزراعية.
4- تدني فعالية المؤسسات التحويلية في القطاع الزراعي وعدم ملائمة التشريعات لاستقطاب الموارد المالية اللازمة.
5- ضعف أجهزة البحث الإرشاد لتطوير الإنتاج الزراعي.
6- سوء استغلال المراعي وضعف إجراءات حمايتها.
7- عزوف الأيدي العاملة المحلية والاضطرار للاعتماد على العمالة الوافدة.

ثانياً: قطاع التعدين والمناجم

أما بالنسبة لقطاع التعدين والمناجم فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع بتزايد مستمر حيث بلغ في عام 1972 3.4 مليون دينار تقريباً وازدادت المساهمة حتى وصلت في عام 1996 إلى 153.6 مليون دينار تقريباً. ولكن الملاحظ أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي قد انخفضت خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين 7.3% في عام 1989 و1.3% في عام 1972.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن القدرة على إجراء توسع في هذا المجال مرهون ومرتبط بالمخزون من الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وعلى درجة المنافسة من الدول المنتجة لهذه الموارد وحجم الطلب عليها في الأسواق العالمية. ويعزى انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي إلى التشريعات القائمة ورسوم التعدين المرتفعة مما يحول دون إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع تعدينية جديدة إضافة لقلة الحوافز التشجيعية والتي تحد من

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إمكانية استقطاب الخبرات الوطنية المدربة والمؤهلة للعمل في المشاريع التعدينية في المناطق النائية.[14]

ثالثا: قطاع الصناعات التحويلية

وأخيراً، بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، نلاحظ زيادة مساهمة هذا القطاع خلال فترة الدراسة حيث بلغت تقريبا 28.8 مليون دينار في عام 1972 وارتفعت لتصل تقريبا إلى 688.6 مليون دينار في عام 1996 أما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي فقد تراوحت بين 11% في عام 1972 و 16.2% في عام 1996. وبالرغم من التحسن الواضح في نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي، إلا أنه ظل يعاني من المشاكل والمصاعب والتي لا بد من التخلص منها، من هذه المشاكل:[15]

1- ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية بسبب نشوء معظمها في ظل معدلات حماية جمركية مرتفعة.
2- اقتصار معظم التسويق لهذه المنتجات الصناعية على التسويق المحلي وبعض الأسواق العربية المجاورة.
3- ضعف القدرة على اقتباس وتوظيف التكنولوجيا المناسبة لدى بعض هذه الصناعات.
4- نقص المهارات والقدرات البشرية والفنية والإدارية والتسويقية.
5- مخالفة المواصفات والمقاييس المقبولة عالميا في بعض الأحيان.
6- صعوبة الحصول على المعلومات بين منتجي المواد الخام والمواد الوسيطة وبين مستخدمي هذه المواد في المنتج النهائي.

(2-11-2) العمالة

ينعكس مسار نموذج التنمية الاقتصادية في أي بلد على التوزيع القطاعي للقوى العاملة، فالقطاعات التي تنمو بشكل أسرع لا بد وأن توظف عدداً أكبر من العمال، وبذلك يتزايد تركز القوى العاملة فيها.[16] ويدل التوزيع القطاعي للقوى العاملة الأردنية والذي يبينه الجدول رقم (2-5) أن العاملين في قطاع الخدمات كانت نسبتهم تشكل 64.1% من إجمالي القوى العاملة لعام 1972، وارتفعت هذه النسبة إلى 75.3% في عام 1993، في حين أن العاملين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (2-5)

توزيع القوى العامله حسب النشاط الاقتصادي في الاردن

خلال الفتره من (1972- 1996)

الف عامل

السنه	العاملون في الاقتصاد ككل	الزراعـــــه		الصناعة التحويلية *		المناجم والتعدين **		الانشـــــاءات		الخدمـــــات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1972	276.9	47.8	0.173	8.8	0.032	18.1	0.065	24.7	0.089	177.5	0.641
1973	296.0	49.8	0.168	8.8	0.030	20.6	0.070	28.8	0.097	188.5	0.637
1974	316.4	50.4	0.159	11.2	0.035	20.2	0.064	32.5	0.103	202.1	0.639
1975	338.1	50.2	0.148	11.5	0.034	21.3	0.063	36.2	0.107	218.9	0.647
1976	361.3	49.5	0.137	11.9	0.033	22.2	0.061	39.6	0.110	238.1	0.659
1977	371.0	48.0	0.129	12.4	0.033	22.4	0.060	43.4	0.117	244.7	0.660
1978	380.9	46.6	0.122	11.6	0.030	23.9	0.063	47.0	0.123	251.9	0.661
1979	391.1	45.1	0.115	13.1	0.033	23.0	0.059	50.8	0.130	259.4	0.663
1980	405.3	41.4	0.102	13.5	0.033	25.1	0.062	50.9	0.126	274.4	0.677
1981	418.4	39.0	0.093	19.5	0.047	22.7	0.054	52.5	0.125	284.5	0.680
1982	431.8	35.8	0.083	18.7	0.043	26.8	0.062	52.6	0.122	297.9	0.690
1983	445.3	32.8	0.074	19.1	0.043	29.6	0.066	52.7	0.118	311.1	0.699
1984	458.5	34.9	0.076	19.8	0.043	32.2	0.070	52.7	0.115	318.9	0.696
1985	472.3	36.9	0.078	26.3	0.056	28.8	0.061	51.9	0.110	328.5	0.696
1986	492.5	37.4	0.076	23.1	0.047	35.0	0.071	54.2	0.110	342.8	0.696
1987	509.3	37.7	0.074	23.8	0.047	38.3	0.075	53.4	0.105	356.2	0.699
1988	521.8	39.7	0.076	28.6	0.055	33.6	0.064	52.6	0.101	367.0	0.703
1989	523.5	37.7	0.072	34.6	0.066	27.2	0.052	51.8	0.099	373.0	0.713
1990	524.2	38.3	0.073	34.4	0.066	25.9	0.049	51.8	0.099	373.8	0.713
1991	525.0	40.8	0.078	38.2	0.073	26.1	0.050	54.0	0.103	393.0	0.749
1992	600.0	44.4	0.074	51.4	0.086	17.0	0.028	60.0	0.100	427.0	0.712
1993	859.3	55.0	0.064	54.1	0.063	43.0	0.050	60.2	0.070	647.1	0.753
1994	949.0	61.7	0.065	58.2	0.061	52.8	0.056	90.1	0.095	686.2	0.723
1995	960.0	66.2	0.069	65.5	0.068	57.4	0.060	96.0	0.100	674.9	0.703
1996	1,010.0	94.9	0.094	76.1	0.075	40.0	0.040	97.9	0.097	701.1	0.694
المتوسط			0.099		0.049		0.059		0.107		0.688

المصدر :- حسين طلافحة وخميس الفهداوي ، 1998 ، " دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1968 - 1996) ، منشورات جامعة اليرموك ، مركز الدراسات الأردنية - اربد - الأردن ، ص 23 .

* دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل في كل منها (5) اشخاص او اكثر ,دائرة الاحصاءات العامة ,اعداد مختلفة (1972-1996) .

** تم احتساب عدد العاملين في قطاع المناجم والتعدين بتطبيق المعادلة التالية:عدد العاملين في قطاع الصناعة - عددالعاملين في قطاع الصناعة التحويلية .

في قطاع الزراعة كانوا يشكلون ما نسبته 17% من القوى العاملة في عام 1972، وانخفضت هذه النسبة إلى 6% في عام 1993. كما يدل هذا الجدول أن نسبة العاملين في قطاع التعدين قد انخفضت من 7% من إجمالي القوى العاملة عام 1972 إلى 3% عام 1992، بينما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من 3% من إجمالي القوى العاملة عام 1972 ووصلت إلى9% في عام 1992، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الإنشاءات فقد ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من 9% في عام 1972 إلى 1.3% في الأعوام 79، 80، 81 ثم انخفضت بشكل طفيف حتى وصلت إلى 7% في عام 1993.

أما إذا أردنا ترتيب العمالة حسب أهميتها النسبية (بالمتوسط) فسوف يكون الترتيب كما يلي: يحتل الصدارة قطاع الخدمات68.8% يليه قطاع الإنشاءات 10.7% ثم قطاع الزراعة 9.9% ثم قطاع التعدين 5.9% وأخيرا قطاع الصناعة التحويلية 4.9%.

(12-2)الحكومةالاردنية ودورها في تنمية الصادرات

لقد بدا اهتمام الحكومة الاردنية بقطاع الصادرات منذ منتصف السبعينات من خلال تبني مجموعة من الخطط الخمسية المتلاحقة:1976- 1980،1981-1985،1986-1990 1993-1997،اضافة لذلك تم انتهاج بعض السياسات والاجراءات المختلفة مثل زيادة عدد الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والاجنبية وتسهيل الاجراءات الجمركية للصادرات وتوفير التمويل والضمان للصادرات ،ويظهر دور الحكومة الاردنية في مجال تنمية الصادرات بشكل واضح من خلال المؤسسات والشركات التى اقامتها او ساهمت في انشائها.

(1-12-2) الشركة الأردنية لضمان القروض

تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة مساهمة عامة ومحدودة بمقتضى قانون الشركات الأردني وسجلت ضمن الشركات المساهمة العامة تحت رقم 242 بتاريخ 1994/3/26 برأسمال بلغ قدره عشرة ملايين دينار أردني أي حوالي أربعة عشر مليون دولار أمريكي. وقد تمّ الإعلان نهائيا عن قيام الشركة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسية الذي عقد بتاريخ 1994/4/17، هذا وقد سمح للشركة بمباشرة أعمالها اعتباراً من 1994/5/7، والجدير بالذكر أنه قد تم إنشاء هذه الشركة استجابة لقرار مجلس الوزراء الموقر الذي اتخذه بجلسته المنعقدة بتاريخ 1993/8/24 والقاضي بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة لضمان القروض الصغيرة والمتوسطة وينحصر الاكتتاب بأسهم الشركة على الحكومة الممثلة بالبنك المركزي الأردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات ذات العلاقة. وقد جاءت مساهمة البنك المركـــزي الأردني في رأسمال الشركة من أصل المنحة المقدمة من وكالة الولايات المتحدة للإنمـــاء الدولـــي بموجب اتفاقية مشروع ضمان القروض الموقعة بين الحكومة الأردنية والوكالة برقـــم 278-0225 وتاريخ 1988/8/31. وقد بلغ عدد مؤسسي الشركة أربعة وعشرين مؤسســا كـــان أبرزهـــم البنـــك المركزي الأردني حيث بلغت نسبة مساهمته في رأس المال حوالي 47.75% أم باقي نسبة المشاركة فموزعة على ستة عشر بنكاً تجاريا ومتخصصا وشركتا تأمين وشركة خدمات ماليـــة والمؤسســة العامة للضمان الاجتماعي وبنك تنمية المدن والقرى وغرفتا صناعة وتجارة عمّان.

هذا وقد وصل عدد العاملين في هذه الشركة حتـــى نهايـــة عـــام 1997 إلـــى 28 موظفـــا ومستخدما، أما الدوائر والأقسام الرئيسة في الشركة فتضمّ: دائرة ضمان القروض، دائـــرة ضمـــان ائتمان الصادرات، دائرة التسويق، الدائرة المالية والإدارية، دائـــرة الدراســـات ووحـــدة الخدمـــات الاستشارية، وقسم الحاسب الآلي.

أما أهداف وغايات الشركة فيمكن تلخيصها بالآتي:

1- تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف أنواعها وآجالها تغطية كلية أو جزئية وهي موجهة لتأسيس المشاريع الاقتصاديـــة أو توسيعها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية بهدف خلق فرص العمل وتوفير إمكانات كسـب أو ادخار العملات الأجنبية.

2- تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات الأردنية وأي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد بشكل عام وفي أي مجال يحقق مصلحة الشركة بشكل خاص.

3- توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو لحساب جهات أخرى.

4- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع. وكذلك الدراسات اللازمة لأداء أعمـــال الشركة ومراجعة وتعديل سياساتها بما يتفق وتطور القطاعـــات الاقتصاديـــة المختلفـــة فـــي الأردن.

5- تطوير أية أدوات أو وسائل أو نماذج مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها والتدريـــب علـــى استخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وســـائل أو أدوات لضمان عملية التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يكفل تحقيق غايات الشركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً، وحسب النظام الأساسي للشركة يقوم البنك المركزي الأردني بتعيين ثلاثة منهم على ان يكون من بينهم الرئيس طالما بقيت نسبة مساهمته 30% فأكثر من رأسمال الشركة وينتخب بقية المساهمين أعضاء مجلس الإدارة الباقين كما تكون عضوية مجلس الإدارة لأربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جديد ويتولى تدقيق حسابات الشركة مدققي حسابات يتم انتخابهم كل عام حيث يجري التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية إضافة لذلك تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية للحفاظ على أموال المساهمين.

والجدير بالذكر ان الشركة تعتمد بشكل كبير على عمولات ضمان القروض والصادرات والمبالغ المستردة من القروض والفوائد من سندات التنمية والفوائد البنكية على الأموال المودعة ((وديعة لأجل بفائدة سنوية تتراوح ما بين (9%-10%)) كمصدر هام لتمويلها، لمواجهة طلبات القروض المحتملة وتسديد الرواتب والإيجارات وعقد الدورات والندوات وإجراء الدراسات والأبحاث والالتزامات الأخرى.

(2-12-1-1) أهم إنجازات الشركة للأعوام (1994-1997)

بلغ عدد طلبات الاستعلام الواردة من البنوك المشاركة[17] في برنامج ضمان القروض منذ مباشرة الشركة منحها للضمان في 1994/8/28 ولغاية نهاية عام 1997 (1038) طلباً وبقيمه إجمالية للمبلغ الممنوح بحوالي 19 مليون دينار وقد توزعت طلبات الاستعلام بواقع 41 و166 و264 و567 طلبا على التوالي للأعوام 1994 ولغاية 1997.

(2-12-1-2) برنامج ضمان ائتمان الصادرات الأردنية[18]

تدرك الشركة بأن قدرة المصدر الأردني على ارتياد أسواق جديدة وقدرته على المنافسة في الأسواق الدولية لا تتوقف فقط على مدى جودة السلعة والسعر المنافس وشروط الدفع الميسرة التي يحصل عليها المستورد فقط بل وتعتمد أيضا على حجم المخاطر التجارية التي قد تتعرض لها صادراته.

من هنا ارتأت ضرورة القيام بتوفير الضمان لعمليات تصدير السلع والخدمات حماية لها من الأخطار التجارية من خلال تقديم برنامجا متكاملاً لضمان ائتمان الصادرات ويتكون هذا البرنامج من مرحلتين : ما قبل وما بعد الشحن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-12-1-2-1) ضمان التمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن:-

تم تصميم هذا البرنامج لخدمة المصدر الأردني من خلال مساعدته في الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل من البنوك التجارية المحلية بضمانات ميسرة من أجل تجهيز سلعته المخصصة للتصدير بحيث تضمن الشركة للبنك المقرض 75% من القرض الممنوح لغاية مائة ألف دينار اردني ويمكن للشركة ان تضمن قروض ممنوحة من البنوك التجارية للمصدرين الأردنيين تصل في حدها الأعلى إلى 250 ألف دينار أردني للمصدر الواحد. وقد يستفيد من مظلة الضمان هذه والتي يوفرها البرنامج أي شخص طبيعي أو معنوي يعمل ويقيم في الأردن ويمارس نشاطاً تصديرياً وتكون ملكية مشروعة كاملة للقطاع الخاص. وإذا كان المقترض مؤسسة أو قطاع تجاري اخر فيجب ان يكون كذلك مملوكا بالأغلبية لمواطنين أردنيين أو مقيمين أردنيين أو مقيمين دائمين في الأردن.

ينبغي أيضا استخدام القرض المضمون من قبل الشركة في تمويل رأس المال العامل للمشروع بحيث تكون مدة القرض قصيرة الأجل ولا يتجاوز فترة السداد عاما واحدا ويمكن زيادة هذه المدة بصورة استثنائية لفترة أطول، والجدير بالذكر أنه قد تمت المباشرة في هذا البرنامج اعتبارا من 1997/2/1، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من هذا التاريخ وحتى نهاية العام نفسه 25 قرضا بقيمة إجمالية تبلغ 1.6 مليون دينار وتم تسديد جميع هذه القروض دون حدوث أي تعثر، أما بالنسبة للعمولة التي تتقاضها الشركة فإنها تتراوح بين 0.5% و 1.5% حيث تتقاضها من البنك الوسيط وليس من طالب القرض (لا ينقلها البنك للعميل).

(2-12-1-2-2)ضمان التمان الصادرات لمرحلة ما بعد الشحن

اصبح واضحا لدى الشركة انه ما لم تتوافر للمصدر الأردني الضمانات المناسبة للحصول على حصيلة صادراته فإنه سيتردد في التعامل مع المشترين الأجانب ألا على أساس البيع الفوري أو المقدم أو بناءً على شروط دفع مضمونة كاعتماد معزز (غير قابل للنقض) أو ألا يتعامل ألا مع مستوردين سبق أن تعامل معهم واطمأن إليهم من هنا فان توفير الضمان للمصدر يمكّنه من دخول أسواق جديده والتعامل مع مستوردين آخرين غير هؤلاء الذين أعتاد التعامل معهم. فضلاً عن ان الضمان سيمكنه من زيادة قدرته على منح شروط دفع ميسرة للمستورد الأجنبي والتعامل مع المستورد من خلال أساليب الدفع الأخرى (غير الاعتمادات) كالحساب المفتوح وبوالص التحصيل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وغيرها. كما يمكنه من الحصول على تمويل لنشاطه بشروط أفضل طالما ان البنك الممول سيحصل على مستحقاته من الشركة حال إخفاق المصدر في الحصول على مستحقاته من المستورد الأجنبي، لذا ارتات الشركة ضرورة توفير الحماية للمصدرين من خلال تقديم برنامجا لضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما بعد الشحن.

ويغطي عقد الضمان هذا جميع عمليات المصدر في الأسواق الخارجية باستثناء تلك العمليات المدفوعة قيمتها مقدما أو من خلال اعتمادات مستندية معززة من قبل بنك أردني. وتبدأ التغطية اعتبارا من تاريخ شحن البضاعة وحتى تاريخ استيفاء المصدر لحصيلة صادراته ويغطي هذا الضمان المخاطر التجارية التالية: إفلاس المشتري أو تعثره، عدم وفاء المشتري ما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك ورفض المشتري أو امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة.

كما يغطي هذا الضمان حوالي 85% من قيمة الخسارة الناجمة عن حدوث أي من المخاطر التجارية المشمولة بعقد الضمان. وتتقاضى الشركة من المصدر لقاء ضمانها للمخاطر التجارية للمشترين الأجانب رسوما وأقساطا مختلفة وغير مكلفة وتحدد معدلاتها قبل توقيع العقد ووفقا لتقييم الشركة للمخاطر المطلوب ضمانها وتسدد عند تنفيذ كل شحنة وتختلف فترة التعويض باختلاف الخطر الذي يتم التعويض عنه وتتراوح هذه الفترة بين شهر وستة أشهر.

ومن الجدير بالذكر أن هذا البرنامج بدأ بتطبيقه اعتبارا من 1997/4/1، حيث بلغت عدد القروض الممنوحة من هذا التاريخ وحتى نهاية السنة 18 قرضا بقيمة إجمالية تبلغ 1.35 مليون دينار وتم تسديد جميع هذه القروض دون حدوث أي تعثر، أما فيما يتعلق بالعمولة التي تتقاضاها الشركة فإنها تتراوح بين 0.5% و 1.5% يتم تقاضيها من العميل نفسه طالب القرض [البنك الوسيط ليس له علاقة بهذه العمولة].

(3-1-12-2)مزايا برنامج ائتمان الصادرات:

يقدم برنامج ضمان ائتمان الصادرات الأردنية بمرحلتيه ما قبل وما بعد الشحن عدة مزايا للمصدرين وكذلك للبنوك المشاركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(2-12-1-3-1) مزايا البرنامج للمصدرين

1- يوفر برنامج ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن الضمان اللازم وبنسبة 75% للقروض الممنوحة من البنوك التجارية للمصدر الأردني لتمويل رأس المال العامل (الآلات والمعدات) لدى العمليات التصديرية وهو بذلك يساعد على تأمين السيولة اللازمة لتجهيز بضاعته المعدة للتصدير وييسّر على المصدر الضمانات التقليدية التي تتطلبها عملية التمويل.

2- يوفر برنامج ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما بعد الشحن الضمانات اللازمة للمصدر الأردني بنسبة 85% من قيمة البضاعة المشحونة مما يعني تغطية الجزء الأكبر من خسائر المصدر إن لم يكن كلها في حالة تعرض صادراته لإحدى المخاطر التجارية التي قد تحدث من قبل المستورد الأجنبي.

3- إن تعامل المصدر الأردني مع الشركة الأردنية لضمان القروض يؤمن له معرفة الكلفة المترتبة على ضمان صادراته دون تحمل أية مصاريف وقبل توقيع عقد الضمان، كما يتيح البرنامج فرصة توفير المعلومات الائتمانية المتعلقة بأوضاع مالية لمستوردين جدد يرغب المصدر التعامل معهم. وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن الشركة وبعد أن أصبحت عضواً في مجموعة شركاء الكوفاس (coface) والتي تشمل كبرى شركات الضمان في العالم باستطاعتها تأمين الوصول وبشكل فوري إلى معلومات عن ملايين المشتريين في أنحاء العالم من خلال الربط الآلي المباشر مع شركة الكوفاس الفرنسية.

(2-12-1-3-2) مزايا البرنامج للبنوك المشاركة

1- إن برنامج ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن يغطي 75% من مخاطر عدم السداد من قبل المصدرين وبالتالي فان الشركة تتحمل جزءاً كبيراً من المخاطر عوضاً عن البنوك.

2- من خلال هذا البرنامج، تستطيع البنوك اجتذاب قطاع مربح لاستخدام الخدمات البنكية المتعددة إضافة للقروض الممنوحة.

3- يوفر البرنامج للبنوك السيولة في حالة تعثر القروض والتي يمكن استخدامها في العمليات المصرفية وإعادة إقراض هذه الأموال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- إن برنامج ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما بعد الشحن يوفر للمصدر الأردني الحماية اللازمة ضد مخاطر عدم الدفع من قبل المستورد الأجنبي مما يقلل نسبة تعثر المصدرين لدى البنوك وبالتالي يشجع البنوك على منح المزيد من التسهيلات لهذا القطاع في حال حصولهم على ضمان لصادراتهم المشحونة للخارج.

(2-12-2)مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية[19]

تم إنشاء مؤسسة المراكز التجارية في عام 1972 كمؤسسة مستقلة تعمل تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة لتنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالاتفاقيات والبروتوكولات التجارية لتواكب التغيرات التي حدثت في الاقتصاد الأردني وذلك من خلال تبني أهداف وآليات عمل تتناسب وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاعات الصناعية، وتم تغيير اسم المؤسسة إلى مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية والتي من خلالها يستطيع المصدرون النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

تعتبر مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية مؤسسة شبه حكومية غير ربحية ساهم بتأسيسها على نحو متساو: وزارة الصناعة والتجارة، اتحاد الغرف التجارية الأردنية، غرفة صناعة عمان.

ويدير المؤسسة مجلس إدارة برئاسة وزير الصناعة والتجارة مع سبعة أعضاء من القطاع العام وثمانية أعضاء من القطاع الخاص. ويعتبر المدير العام مسئولاً عن إدارة المؤسسة مع فريق مؤهل من ذوي الخبرة والكفاءة العالية لإدارة الدوائر والأقسام الوظيفية للمؤسسة.

فبالإضافة إلى الدائرتين المالية والإدارية تضم المؤسسة أربع دوائر ذات طابع فني تقدم سلسلة مترابطة من المهام الهادفة إلى تطوير المنتجات المحلية وترويجها في الأسواق العالمية وهذه الدوائر تشمل: دائرة تطوير الصادرات، دائرة الترويج والمراكز التجارية، دائرة التعاون الدولي، ودائرة الأبحاث والمعلومات. كما تضم المؤسسة مركزاً متطوراً للمعلومات الدولية التجارية يرتبط مع العديد من شبكات المعلومات الدولية المتخصصة بهدف رفد الصناعيين بالمعلومات التي تساعدهم على دخول الأسواق الدولية، إضافة إلى المكتبة التي تحوي العديد من مصادر المعلومات والإحصائيات والدوريات الاقتصادية والتجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتتلخص أهداف هذه المؤسسة بما يلي:

إن الهدف الرئيسي الذي تعمل المؤسسة لتحقيقه هو زيادة حجم الصادرات الأردنيـــة وفتـــح أسواق جديدة وتشجيع الاستثمارات الهادفة للتصدير. وفي هذا الإطـــار تقـــوم المؤسســـة بالمـــهام والصلاحيات التالية:

1- المساهمة في تنمية الصادرات الوطنية وتطويرها وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل الحكومة بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى بـــهد زيـــادة التبادل السلعي.

2- المساهمـــة فـــي تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بتطوير الاستثمار لأغراض تنمية الصادرات.

3- إنشاء المراكز التجارية وتفعيل التمثيل التجاري وإقامة المعارض خـــارج المملكـــة وداخلـــها وتنظيم البعثات لترويج المنتوجات الأردنية وتسويقها.

4- إعداد الدراســـات والبحـــوث وتوفير المعلومات والخدمات الفنية المساندة لعمليات التصديـــر بما في ذلك القيام بأعـــمال المســـح للأسواق الخارجية لأغراض الترويج السلعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثاني:

1- وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997) ص ص 45-47.

2- منذر الشرع، "تطور التجارة الخارجية في الأردن (1921-1991)، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1993، ص 15.

3- أحمد حسين الرفاعي، "أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ربيع 1997، ص 107.

4- أحمد حسين الرفاعي، ، ص 109، مرجع سابق.

5- الجريدة الرسمية، قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998.

6- مؤسسة تشجيع الاستثمار، قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، 1996.

7- الجريدة الرسمية، قانون منع الاحتكار، سنة 1998.

8- الجريدة الرسمية، قانون حماية الإنتاج الوطني لعام 1996.

9- خليل حماد وزكية مشعل، "تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (2)، العدد (2)، 1986.

10- منذر الشرع، 1993، ص ص 23-24، مرجع سابق.

11- سامر الرجوب، "تحليل مدى تأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ص 28.

12- طالب محمود عوض، "التجارة الدولية نظريات وسياسات"، دار وائل للنشر، 1995، ص ص 433-434.

15,14,13-وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية الاجتماعية، مرجع سابق.

16- حسين الطلافحه، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 4، 1993، ص 279.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

17- البنوك المشاركة في الاتفاقية: البنك الأردني للاستثمار والتمويل، بنك فيلادلفيا للاستثمار، بنك الأردن والخليج، بنك الإسكان، بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، البنك العقاري العربي بالأردن، بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، البنك الأردني الكويتي، بنك الشرق الأوسط للاستثمار، بنك الأردن، البنك الأهلي الأردني، بنك عمان للاستثمار (تحت التصفية) بنك القاهرة عمان، بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك الإنماء الصناعي، البنك العربي، سيتي بنك، بنك أي، أن، زد، كرندليز، البنك البريطاني، بنك الصادرات والتمويل.

18- جميع هذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال زيادة شخصية لشركة ضمان لقروض وكذلك عبر الإنترنت على العنوان التالي:

www.JLGC.com

19- جميع هذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال زيادة شخصية لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

النموذج القياسي والنتائج الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1-3) مقدمة :

ترمي هذه الدراسة -كما أسلفت إلى عدة أهداف أذكر منها: بحث العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات (EIG) والنمو الاقتصادي، وعلاقة التنمية والتغير الهيكلي بالنمو الاقتصادي والصادرات، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سوف استعين بنموذج قياسي لتوضيح ذلك.

(2-3) الأساس الرياضي للنموذج القياسي

هذا وسيكون الاعتماد الأساسي على النموذج الذي اعتمدت عليه معظم الدراسات السابقة لإثبات أن للصادرات اثر هام على النمو الاقتصادي، ويتمثل هذا النموذج باستخدام دالة الإنتاج (General Production Function) على النحو التالي :

$$Y = f(L, K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تبين النظرية الاقتصادية بأن مقدار الإنتاج بشكل عام (Y) يتحدد بعنصري الإنتاج الرئيسيين هما عنصر العمل (L) وعنصر رأس المال (K) كما في المعادلة (1). كما تبين النظرية الاقتصادية أن إضافة عنصر الصادرات (X) إلى دالة الإنتاج له أثر مهم على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وكفاءة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية والاستفادة من اقتصاديات الحجم نتيجة تعرض الصادرات للمنافسة الخارجية في السعر والنوعية (الجودة)، مما يدفع الدولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وإلى تحسين وتطوير المنتجات والسعي إلى تخفيض التكلفة. وهكذا فان المدخلات الإنتاجية (عنصري العمل ورأس المال) سوف يتأثران بالصادرات من خلال توفير الإمكانات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية المدخلات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وذلك برفع مستوى ومهارة العاملين والاستفادة من التقدم التكنولوجي، وذلك حسب فرضية الأثر الجانبي[1] (External Effect) المرتبطة بعملية إنتاج الصادرات، وتصبح المعادلة بعد إضافة عنصر الصادرات على الشكل التالي:

$$Y = f(L, K, X) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث:

Y: يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

L: عنصر العمل.

K: عنصر رأس المال.

X: الصادرات.

إذا قمنا بعمل تفاضل كلي (total differentials) لطرفي المعادلة رقم (2) سنحصل على المعادلة التالية:(2)

$$RY = B_L RL + \alpha_k (I/y) + \beta_x RX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2')$$

حيث :-

RY :- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

RL :- معدل نمو عنصر العمل.

B_L :- مقدار التغير في الناتج المحلي عند تغير عنصر العمل بوحدة واحدة.

RX :- معدل نمو الصادرات.

B_x :- مقدار التغير في الناتج المحلي عند تغير عنصر الصادرات بوحدة واحدة.

I/Y :- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

α_k :- الإنتاجية الحدية لرأس المال.

أما إذا أردنا كتابة معادلة رقم (2') بصورة قياسية فيجب إضافة الحد الثابت (B_0) وحد الاضطراب (e) فتصبح المعادلة كالتالي:

$$RY = B_0 + B_L RL + \alpha_k (I/y) + \beta_x RX + e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2'')$$

(3-3) النموذج القياسي

ويتكون هذا النموذج من أربعة معادلات سوف نحل كل واحدة منها على حدة وهذه المعادلات هي :

1- $Ry = a_0 + a_1 I/y + a_2 RL + e_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- $Ry = a_0 + a_1\ I/y + a_2\ RL + a_3\ RX + e_2$.....(4)

3- $Ry = a_0 + a_1\ I/y + a_2\ RL + a_3\ Rym.\ ym/y + e_3$.....(5)

4- $RX = a_0 + a_1\ RyM.\ yM/y + a_2\ RLM.\ LM/L + e_4$.....(6)

حيث أن

y : GDP بالأسعار الثابتة.

Ry : معدل النمو السنوي في GDP.

yM : الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة.

RyM : معدل النمو السنوي في ناتج الصناعة التحويلية.

I/y : نسبة الاستثمار للدخل.

LM : القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية.

RLM : معدل النمو السنوي في القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية.

L : مجموع العاملين فعلاً في الاقتصاد.

RL : معدل النمو السنوي لمجموع العاملين فعلاً في الاقتصاد.

X : الصادرات بالأسعار الثابتة.

RX : معدل النمو السنوي في الصادرات.

RYM.YM/Y : معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية موزّن بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP. (وسوف نستبدلها بالحرف Z عند تحليل النتائج)

RLM.LM/L : معدل النمو في القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية موزّن بعدد القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلة من مجموع القوى العاملة للعمال في الاقتصاد. (وسوف نستبدلها بالحرف W عند تحليل النتائج)

e_4, e_3, e_2, e_1 هي (error terms) حد الاضطراب.

ستستخدم المعادلات (3-5) من اجل عمل اختبار لنظرية تشجيع الصادرات (Export-led growth) والتي يؤيدها البنك الدولي والفرضية البديلة والتي تقول أنه من أجل الحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لا بد أولاً من إجراء تغير هيكلي في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد وذلك عن طريق سحب الموارد الاقتصادية من القطاعات قليلة الإنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.

ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات في المعادلات الثلاث اثر إيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أما المعادلة رقم (6) فسيتم استخدامها لإثبات الفرضية القائلة أنه للحصول على قطاع صادرات متميز يمكن الاعتماد عليه للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لا بد من إجراء تغير هيكلي في الاقتصاد وإيجاد المتطلبات الأساسية لقطاع الصناعة التحويلية حتى ينمو ويزدهر ويصبح قادرا على تزويد قطاع الصادرات بسلع ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة، ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات في المعادلة أثر إيجابي على النمو في الصادرات.

وبالرغم من اعتماد معظم الدراسات السابقة لعدد السكان بدلاً من عدد العاملين، إلا أن معظم الدول النامية تعاني من ارتفاع نسبة البطالة، والأردن هي إحدى هذه الدول لذا سوف يكون الاعتماد على عدد العاملين فعليا في الاقتصاد (القرعان، 1997)،[3] وذلك بطرح عدد العاملين في الاقتصاد من عدد العاطلين عن العمل. وسوف استخدم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بدلاً من الناتج القومي الإجمالي (GNP)، لمعرفة قدرة الاقتصاد المحلي الفعلية على الإنتاج وبالتالي النمو بالاعتماد على موارده المحلية خلال حقبة زمنية محددة (1972-1996).

والجدير بالذكر أن هذا النموذج القياسي قد تم استخدامه من قبل ياغميان وريزا (Yghmaian, Reza, 1995) على مجموعة من الدول النامية ومن بينها الأردن وذلك باستخدام البيانات المقطعية (Cross-section regression) المتوفرة عن هذه الدول.

(3-3-1) النتائج الإحصائية للنموذج

تم تقدير المعادلات الأربعة السابقة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) مع الأخذ بعين الاعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Serial correlation) حيثما كان ذلك ضروريا، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-1)

نتائج تقدير المعادلات 3، 4، 5
المتغير التابع Ry

رقم المعادلة / المتغيرات	3	4	5
الثابت	0.04 (4.01) ***	0.05 (3.66) ***	0.04 (4.82) ***
معامل I/Y	0.47 (2.46) **	0.50 (2.57) ***	0.24 (1.78) **
معامل RL	0.22 (3.33) ***	0.23 (3.35) ***	0.03 (4.39) ***
معامل Rx	———	-0.06 (-0.85)	———
معامل Z	———	———	1.1 (1.83) **
معامل DM	-0.16 (-3.000) ***	-0.16 (-3.02)	-0.24 (-5.59) ***
معامل التحديد R^2	0.64	0.65	0.73
نسبة ف (F-ratio)	11.7	8.87	6.74
معامل دربن واتسون (D.W)	2.47	2.39	2.05
الانحراف المعياري S. E. E	0.05	0.05	0.05

القيمة التائية (T-value) هي القيمة التي بين الأقواس.
*** تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 1%.
** تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 5%.
* تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 10%.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3-1) نتائج تقدير المعادلات (3، 4، 5) والجدير بالذكر أن تقدير هذه المعادلات تم على عدة مراحل، حيث أنه عند تقدير المعادلة الثالثة.[4] لوحظ بأن إشارة المتغير الثابت كانت سالبة مما يعني أن أثر التكنولوجيا سلبي على نمو الاقتصاد، وهذا لا ينسجم مع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النظرية الاقتصادية. وبما أن معظم بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد فيها (Time Trend) الامرالذي يؤدي الى ايجاد علاقات غير حقيقية اذا لم تعالج هذة المشكلة ,لذا كان لا بد من إجراء اختبار لمعرفة فيما اذا كانت المتغيرات في حالة ثبات (سكون) (Stationary) [5].

وبعد استخدام اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller test) تبين أن المتغيرات جميعها مستقرة I(0) Integrated of degree zero ما عدا المتغير (I/Y)فقد كان غير مستقر I(1) Integrated of degree وللقضاء على هذه المشكلة وتصفية البيانات (القرعان، 1997)[6] قمت بتطبيق المعادلة رقم (7) وهي:

$$I/y = C_1 + c_2T + e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث (C_1) تمثل الثابت و(T) تمثل متغير الزمن و(c_2) معامل متغير الزمن و(e) حد الاضطراب و(I/y) هو المتغير الذي نريد تصفيته (نسبة الاستثمار إلى الدخل).

وبعد عمل تصفية للبيانات قمت بتقدير المعادلة مرة ثانية[7] وكان هناك تحسن واضح جداً في النتائج، كذلك لتحسين النتائج وجعلها أكثر واقعية وأكثر تمثيلاً لوضع الاقتصاد، لا بد من إدخال متغير جديد يعبر عن الأزمة الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني عام 1989 ولكن هناك مشكلة في كيفية تمثيل هذه الأزمة لأنه لا يوجد أرقام معينة تمثلها، لذا لا بد من استخدام متغير نوعي يعبر عن هذه الأزمة ويكون ذلك بإدخال متغير وهمي dummy variable (DM) بحيث نعطي رقم 1 لعام 1989 فقط ونعطي صفر لباقي السنوات.

ويستدل من نتائج تقدير المعادلة رقم (3) معادلة دالة الإنتاج ما يلي:

* أن زيادة معدل النمو في عنصري رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 64%، إذ أن زيادة معدلات النمو في عنصري رأس المال والعمل بمقدار (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.47%) و(0.22%) على التوالي.
* إن إدخال المتغير الوهمي (DM) لسنة 1989 (فقط) حسّن النتائج بشكل واضح وقد ثبتت أهميته إحصائياً على المستوى (1%)، وقد بين لنا هذا المتغير (DM) أن هناك مجموعة من العوامل والظواهر ساهمت في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ومن بينها انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، أو يمكن القول بشكل آخر، أن 0.16% من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسباب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي كان وراءها انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار عام 1989.

* كما تشير (F) المحسوبة (7.67) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات.

وباستخدام نفس المتغير الوهمي (لسنة 1989 فقط) **قمت بتقدير المعادلة الرابعة وهي معادلة دالة الإنتاج مع إدخال متغير جديد (الصادرات) كأحد عناصر الإنتاج وكانت النتائج كما يلي:**

* أن زيادة معدل نمو عنصري رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما وجد أن زيادة معدل نمو الصادرات سيكون له أثر محايد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت إشارة معامل متغير الصادرات سالبة ولم تثبت أهميته إحصائيا،[9] وقد يكون السبب في ذلك: أولاً أن معظم الصادرات الأردنية هي من المواد الخام مثل (البوتاس والفوسفات) أو مواد بسيطة مصنعة مثل (الأسمدة الكيماوية) تكون القيمة المضافة بها قليلة جداً وبالتالي يكون أثرها على النمو الاقتصادي محدود، ثانياً أن معظم الصادرات الأردنية المصنعة تعتمد على مواد خام أو وسيطية مستوردة مرتفعة التكاليف فحتى لو تم استيرادها وتحويلها إلى سلع نهائية يصبح سعرها النهائي باهض الثمن، وفي ظل أجواء المنافسة العالمية السائدة لن يجد هذا المنتج مجالاً للمنافسة في الأسواق العالمية والأجنبية.

* إن إدخال المتغير الوهمي (DM) لسنة 1989 فقط حسن النتائج بشكل واضح وقد ثبتت أهميته إحصائياً على المستوى (1%)، وتبين أن 0.16% من أسباب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني كان وراءها انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار في عام 1989.

* كما تشير قيمة (F) المحسوبة (8.87) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات. أما معامل التحديد فقد بلغ (65.1%).

وباستخدام نفس المتغير الوهمي (DM) لعام 1989 (فقط) قمت **بتقدير المعادلة الخامسة والتي سوف تستخدم لمعرفة أهمية التغيرات الهيكلية ممثلة بالمتغير (Z) على النمو الاقتصادي، وكانت نتائج التقدير كالآتي:**

* أن زيادة معدل نمو عنصري رأس المال والعمل بمقدار (1%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.24%) و(0.03%) على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* أما المتغير الذي يمثل التغير الهيكلي في الاقتصاد (Z) فقد كانت إشارته موجبة وله أهمية إحصائية ومعنوية على المستوى (10%) مما يؤكد أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية سيكون له أثر مهم وواضح، حيث أن زيادة نمو الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (1%) سوف يزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.1%).
* كما تشير قيمة (F) المحسوبة (6.74) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات أما معامل التحديد فقد بلغ (72.9%).
* والجدير بالذكر أنه عند إجراء التقدير[10] لهذه المعادلة بعد إضافة المتغير الوهمي (DM) ظهرت لدينا مشكلة الارتباط الذاتي من النوع الأول والثاني. وتظهر لدينا مشكلة الارتباط الذاتي عندما يسلك حد الاضطراب نمطا معينا، حيث أن وجود نمط معين لحد الاضطراب يعني أننا قد خالفنا إحدى الفرضيات بخصوص الشروط اللازم توافرها للسلوك الجيد لحد الاضطراب.[11] وتم حل المشكلة بإدخال AR(1) و AR(2).

جدول رقم (2-3)
نتائج تقدير المعادلة رقم (6)
المتغير التابع (Rx)

المتغيرات / رقم المعادلة	الثابت	معامل Z	معامل W	معامل المتغير الوهمي (DM)	معامل التحديد(R^2)	نسبة ف (F-ratio)	معامل دربن واتسون D.W	الانحراف المعياري S.E.E
``6	0.14 (7.166)***	2.8 (2.633)***	-3.79 (-1.303)	-0.25 (-4.27)***	0.635	5.58	1.79	0.10

القيمة التأثية (T-value) هي القيمة التي بين الأقواس.
*** تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 1%.
** تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 5%.
* تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 10%.

سوف استخدم المعادلة السادسة لمعرفة أثر التغيرات الهيكلي المتمثلة بالمتغيرات (Z) و(W) على نمو الصادرات وللحصول على نتائج أكثر واقعية سوف أدخل متغير وهمي للعامين (1990) و(1991) وذلك لتحييد أثر الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني أثر نشوب حرب الخليج عندما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أغلقت كثير من الأسواق العربية أما الصادرات الأردنية (أسواق دول الخليج العربي) حيث أعطي الرقم (1) في عامي 1990 و1991 وصف في باقي الأعوام وبعد أن **قمت بتقدير المعادلة حصلت على النتائج التالية:**[12]

* أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية لصالح قطاع الصناعة التحويلية سيكون له أثر واضح ومهم على معدل نمو الصادرات، حيث أن زيادة معدل نمو هذا المتغير بمقدار (1%) سوف يزيد من معدل نمو الصادرات بمقدار (2.8%) مما يؤكد على أن وجود بنية صناعية قوية يمكّن الدولة من الدخول إلى سوق التصدير، وقد ثبتت أهمية هذا المتغير إحصائياً على المستوى (1%).
* أما المتغير (W) فقد حمل إشارة سالبة ولم تثبت أهميته إحصائياً لذا يمكن القول أن أثر زيادة القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية على حساب القطاعات الأخرى هو أثر محايد. وقد يعود السبب إلى قلة الكفاءات البشرية المؤهلة فنياً وإدارياً ولا يقصد هنا تلك المؤهلة أكاديمياً فقط بل المؤهلة والمدربة أكاديمياً ومهنياً حيث أن وجود الكفاءات المدربة وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية يحسن ويرفع كفاءة الإنتاج وبالتالي يقلل من تكاليف الإنتاج وهذا بدوره يجعل السلعة النهائية رخيصة الثمن.
* كما تشير قيمة (F) المحسوبة (5.58) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات، كما بلغ معامل التحديد (R^2) (63.5%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثالث

1- Gershon, Feder, 1982, "On Exports and Economic Growth", Journal of Development Economics, Vol. 12, pp. 59-73.

2- Rati, Ram, 1987, "Exports and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time-Series and Cross-Section Data", Economic Development and Cultural Change, Vol. 36, No. 1.

3- Anwar, Quraan, 1997, "Private and Public Investment and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis", ABHATH AL-YARMOUK, Vol. 13, No. 3, pp. 35-46.

4- عند تقدير المعادلة الثالثة حصلت على النتيجة التالية:

$$Ry = \underset{(-1.383)^{*}}{-0.09} + \underset{(2.022)^{**}}{0.44\ I/y} + \underset{(2.886)^{***}}{0.24\ RL} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3`)$$

$R^2 = 0.42$, $R^{2'} = 0.37$, DW = 1.91 , F-Stat = 0.06

5- عبد القادر عطيه، 1998، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مصر، ص ص (611-631).

6- Anwar, Quraan, 1997, "Government Expenditures and Economic Growth in Jordan: An Empirical Investigation", ABHATH AL-YARMOUK, Vol. 13, No. 1, pp. 41-51.

* من أجل تصفية البيانات استخدمت ثلاثة طرق وهي:

1) تطبيق المعادلة التالية $I/y = C_1 + c_2T + e$

2) تطبيق المعادلة التالية $I/y = c_2T + e$

3) تطبيق معادلة $I/y = LI/y - 1.5 * LI/y(-1) + 0.5625 * LI/y(-2)$

حيث

C_1: الثابت، c_2: معامل متغير الزمن، T: الزمن، e: حد الاضطراب،

L: اللوغاريتم (Log)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند تطبيق هذه المعادلات الثلاث حصلت على أفضل نتيجة من خـــلال المعادلـــة الأولى.

7- عند تقدير المعادلة الثالثة مرة ثانية بعد تصفية البيانات كانت النتيجة كما يلي:

$$Ry = 0.04 + 0.23\ RL + 0.56\ I/y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3``$$

(t-ratio) $(2.925)^{***}$ $(2.941)^{***}$ $(2.572)^{***}$

$R^2 = 0.479$, $R^{-2} = 0.425$, DW = 2.13 , F-Stat = 9.5

8- عند تقدير المعادلة الرابعة حصلت على النتائج التالية:

$$Ry = 0.04 + 0.59\ I/y + 0.23\ RL - 0.05\ RX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4`$$

(t-ratio) $(2.614)^{***}$ $(2.593)^{***}$ $(2.920)^{***}$ (-0.567)

$R^2 = 0.48$, $R^{-2} = 0.405$, DW = 2.04 , F-Stat = 6.23

وبعد ذلك تم إضافة متغير وهمي لعام 1989 وتحسنت النتائج بشكل واضح.

9- للتأكد من هذه النتيجة قمت بعمل (Time-lag) تخلف زمني لمتغير الصادرات لمدة ســـنتين وحصلت على نفس النتيجة السابقة، مما يؤكد أن أثر الصادرات علـــى الناتـــج القومـــي محايداً.

10- عند تقدير المعادلة الخامسة حصلت على النتائج التالية:

$$Ry = 0.04 + 0.54\ I/y + 0.23\ RL + 0.18\ RyM.yM/y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 5`$$

(t-ratio) $(2.613)^{***}$ $(2.325)^{***}$ $(2.857)^{***}$ $(0.275)^{**}$

$R^2 = 0.477$, $R^{-2} = 0.398$, DW = 2.13 , F-Stat = 6.08

وبعد ذلك تم إضافة متغير وهمي لعام 1989 وتحسنت النتائج وأصبحت كما يلي:

$$Ry = 0.04 + 0.22\ RL + 0.27\ RyM.yM/y + 0.44\ I/y - 0.16\ DM \quad \ldots\ldots\ldots 5``$$

(t-ratio) $(3.584)^{***}$ $(3.233)^{***}$ (0.493) $(2.161)^{***}$ $(-2.967)^{***}$

$R^2 = 0.642$, $R^{-2} = 0.567$, DW = 2.5 , F-Stat = 8.54

وبالرغم من تحسن النتائج إلا أنه ظهر لدي مشكلة الارتباط الذاتي من النوع الأول والثـاني وتم حلهما بإدخال AR(1)، AR(2).

11- عادل عبد الغني محبوب، 1982، "الاقتصاد القياسي"، الجمهورية العراقية، وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمي، الطبعة الأولى، ص 147.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

12- عند تقدير المعادلة السادسة حصلت على النتيجة التالية:

$$RX = 0.107 + 1.56\ RyM.yM/y + 1.19\ RLM.LM/L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 6'$$
$$(2.656)^{***} \qquad (0.944) \qquad (0.307)$$

$$RX = 0.13 + 1.7\ RyM.yM/y + 0.66\ RLM.LM/L - 0.23\ DM \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 6''$$
$$(3.327)^{***} \qquad (1.168) \qquad (0.185) \qquad (-2.154)^{***}$$

$R^2 = 0.227$, $R^{-2} = 0.111$, DW = 2.82 , F-Stat = 1.96

بعد إدخال المتغير الوهمي ظهرت مشكلة الارتباط الذاتي من النوع الأول والثـــاني وتـــم حلهما بإدخال AR(1)، AR(2) وقد تحسنت النتائج بشكل ملحوظ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1-4) النتـــائـــج

لقد تبين من خلال الجزء النظري من هذه الدراسة أنه بـــالرغم مـــن اهتمـــام الحـــكومة الأردنيـــة في تنمية وتشجيع الصادرات عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات والشـــركات إلا أن الصادرات الأردنية مازالت متركزة على تصدير المواد الخـــام إذ بلـــغ متوســـط نصيبـــها مـــن الصادرات الإجمالية خلال فترة الدراسة 57% وان هذه الصادرات مازالت متركـــزة فـــي الـــدول العربية إذ بلغ متوسط نصيب هذا السوق خلال فترة الدراسة 52%. وكذلك الفـــرق الواضـــح بيـــن الاقتصاد الكوري والأردني، حيث أن الاقتصاد الكوري يملك قاعدة تصنيعية متينة ومتميزة اكتسبها من الخبرة الطويلة في تبني سياسة إحلال المستـــوردات وبعد أن ازدهرت صناعاتهم ووصلوا إلـــى مرحلة الفوائض ثم بدءوا بالبحث عن أسواق جديدة خارجية بالتوجـــه لتبنـــي سياســـة تشـــجيع الصادرات (ELG) فكأن سياسة إحلال المستوردات هي التـــي مـــهدت لنجـــاح سياســـة تشـــجيع الصادرات.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة القياسية فيمكن تلخيصها بما يلي :

1- ان نمو قطاع الصناعة التحويلية (كأحد مظاهر التغير الهيكلي) له أثر هام وملحوظ علـــى نمو الناتج المحلي ونمو الصادرات، حيث تبين من الدراسة أن نمو هذا القطاع (Z) بمقـــدار (1%) سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي (GDP) ونمـــو الصـــادرات (RX) بمقـــدار (1.1%) و(2.8%) على التوالي.

إن هذه النتيجة تبين أن التغير الهيكلي على كافة الأصعدة والمستويات مثـــل تركـــيبة الإنتاج وإحداث تغيير في توزيع المصادر على القطاعات الاقتصـــادية المختلفة بحـــيـــث يتم سحب المصادر من القطاعات منخفضة الإنـــتاجية (قطـــاع الزراعـــة والقطـــاعات التقليدية) Primary Sectors إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية (قطاع التصنيع) وهذه العمليـــة تزيد من فعالية الإنتـــاج وبالتالي تعطـــينا السعر الصحيح للمنتج وهذه العوامـــل مجتمعـــة تقلل من الاختناقات في الاقتصاد وبالتالي تساعد المنتج على اختراق الأســـواق العالميـــة، وهكذا نرى أن دخول سوق الصادرات هو تسلسل منطقي لنجاح عملية التنميـــة والتغـــير الهيكلي وأن النمو الاقتصادي هو تـــسلسل منطقي لنجاح الصـــادرات. أي أن الصـــادرات والنمو الاقتصادي يجب أن يمهد لهما من خلال إنشاء بنية تحتية إنتاجية واجتماعية [وهـــذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واضح من خلال المعادلتين 5، 6]. إن هذه النتيجة متشابهة مع دراسة (Dodaro, 1991) ودراسة (Yaghmaian and Reza, 1995) [أنظر الفصل التمهيدي-الدراسات السابقة].

2- وجود أثر محايد لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي مما يعني أن الصادرات الأردنية بوضعها الحالي غير قادرة على زيادة النمو الاقتصادي [معادلة رقم (2)] وهذا يبين خطأ تعميم ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات (ELG) وأنها ليست بالضرورة مناسبة لكل الدول النامية (universalize-non universal policy).

إن هذه النتيجة متشابهة مع دراسة (Jung and Marshall) 1985 حيث قاما بفحص، لاتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية (causality test) لـ 37 دولة وقد وجدا دعم لنظرية (ELG) فقط لأربعة دول وهذا يعني أن الصادرات هي سبب النمو فقط في أربعة دول من أصل 37 دولة.

كما قام (Sheehey, 1990) بعمل اختبار لدالة الإنتاج ووضع مجموعة من المتغيرات بدل متغير الصادرات مثل الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، الناتج في قطاع الزراعة، الناتج في قطاع التصنيع ومتغيرات أخرى من عناصر الدخل القومي حيث وجد أن كل المتغيرات السابقة لها أهمية إحصائية وذات علاقة إيجابية (وجد دلالة إحصائية لكل مكونات الدخل القومي) مما دفعه للقول انه لا معنى للجدل القائم حول اي سياسة تجارية يجب أن تتبناها الدول.

3- أن نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلي (إعادة توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية كأحد مظاهر التغير الهيكلي) ليس له أثر يذكر على قطاع الصادرات الأردني (وقد يعود السبب في ذلك كما أسلفت سابقاً إلى قلة الكفاءات البشرية المؤهلة فنياً وإدارياً ولا يقصد هنا تلك المؤهلة أكاديمياً فقط بل المؤهلة والمدربة أكاديمياً ومهنياً حيث أن وجود الكفاءات المدربة وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية يرفع كفاءة الإنتاج وبالتالي يقلل من التكاليف وهذا بدوره يجعل السلعة النهائية رخيصة الثمن).

وهذه النتيجة مشابهة لدراسة (Demetrios Moschos, 1989) حيث قام بدراسة أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي باعتماد دالة الإنتاج مُدللاً على ذلك بمجموعتين من الدول النامية تمثل دولاً متقدمة (More Advanced) والثانية أقل تقدماً (Less Advanced) حيث وجد أن نمو العمالة في الاقتصاد لا يشكل أثراً إيجابياً (أثره محايداً) على النمو الاقتصادي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

للدول الأقل تقدما بينما ظهر أثره إيجابيا في الدول الأكثر تقدما وقد علل ذلك بانه على الرغم من وفرة عنصر العمل لدى المجموعتين إلا أن الإنتاجية منخفضة لدى مجموعة الدول الأقل تقدما وبالتالي يمكن إهمال أثر نمو هذا المتغير على نمو الناتج القومي لدى الدول الأقل تقدما.

(2-4) التوصيات

بعدما تبين من الدراسة أن قطاع الصادرات الأردني بشكله الحالي غير قادر على زيادة النمو الاقتصادي وأن التغير الهيكلي والتنمية هما شرطان أساسيان لإحداث النمو الاقتصادي والصادرات توصي الدراسة على ضوء هذه النتائج بما يلي:

1- مواكبة سياسة إحلال المستوردات جنباً إلى جنب مع سياسة تشجيع الصادرات وذلك عن طريق توجيه موارد الصادرات لإقامة الصناعات الإنتاجية والثقيلة [توجيه حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات نحو إقامة قاعدة إنتاجية تلبي احتياجات الاقتصاد المحلي وتكون أساساً لعملية التطور].

2- ضرورة التوسع في وضع المواصفات القياسية (الأردنية) لكافة السلع والخدمات المنتجة لضمان جودة المنتجات وبالتالي إمكانية تصديرها.

3- التركيز على قطاع الصناعة التحويلية من خلال إيجاد قاعدة صناعية عريضة وضرورة إيجاد حل لمشكلات هذا القطاع ورفع سوية الإنتاج كمتطلب مسبق لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

المراجع العربية

1- إبراهيم عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني**، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردنية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989.

2- إسماعيل، محمد محروس، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992.

3- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، **وثيقة التصنيع والسياسات الصناعية في البلاد العربية**، مجلة التعاون الصناعي، العدد 93، يناير 1990.

4- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، أغسطس 1979.

5- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1987.

6- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1991.

7- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية**، تشرين أول 1989.

8- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية**، تشرين أول 1994.

9- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية**، أيار 1996.

10- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة (1972-1996).

11- التميمي، عباس علي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، جامعة الموصل، الموصل، 1985.

12- حسن، فليح، **التنمية الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، 1986.

13- حماد، خليل ومشعل، زكيه، **تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (2)، العدد (2)، 1986.

14- حميدات، وليد والهزايمه، محمد أحمد، **تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة (1968-1990)**، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، 1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

15- خليل، محمد فضل محمد، **سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1995.

16- دائرة الإحصاءات العامة، **دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل في كل منها (5) أشخاص أو أكثر**، أعداد مختلفة (1972-1996).

17- الرجوب، سامر، **تحليل مدى تأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1996.

18- الرداوي، تيسير، **التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب، 1985.

19- الرفاعي، أحمد حسين، **أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997.

20- زنبوعه، محمود قاسم، **التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

21- شاميه، عبد الله والروابده، موسى، **تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول 1989.

22- السيفو، وليد إسماعيل، **المدخل إلى الاقتصاد القياسي**، جامعة الموصل، 1988.

23- الشرع، منذر، **تطور التجارة الخارجية في الأردن (1921-1991)**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1993.

24- صبح، داود محمود، **استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995.

25- الطلافحه، حسين، **التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (1968-1990)**، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، 1993.

26- الطلافحه، حسين، **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن**، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 4، 1993.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

27- الطلافحه، حسين، والفهداوي، خميس، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1968-1996)**، منشورات جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردني، 1998.

28- العدل، أنور عطيه، **التنمية الصناعية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.

29- عثامنه، عبد الباسط، **النمو الصناعي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1995.

30- عطيه، عبد القادر محمد، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية، مصر، 1998.

31- عوض، طالب محمود، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، 1995.

32- فانك، فهد، **برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998)**، مؤسسة فهد الفانك، عمان، 1992.

33- قابل، محمد صفوت، **استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة**، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 34، تشرين أول 1988.

34- قابل، محمد صفوت، **الصناعة العربية واستراتيجية الإحلال محل الواردات**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 54، يونيو 1988.

35- محبوب، عادل عبد الغني، "**الاقتصاد القياسي**"، الطبعة الأولى، العراق، 1982.

36- المسعودي، توفيق عباس عبد عون، **السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق (1970-1980)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1990.

37- مصطفى، أحمد فارس، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، (1981-1982).

38- نصر، محمد وحماد، خليل، **نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (6)، العدد (3)، 1990.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

39- محـــي الديـــن، عمـــرو، **التخلـــف والتنمية**، دار النهضة للطباعـــة والنشـــر، بـــيروت، 1984.

40- وزارة التخطيـــط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (1993-1997).

41- وزارة العمل، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة، (1972-1998).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع الأجنبية:

1- Amin, Sheila and Ferrantino, Michael, **"Export Diversification and Structural Dynamics in the Growth Process: The Case of Chile"**, Journal of Development Economics, Vol. 52, 1997.

2- Balassa, Bela, **"Export and Economic Growth"**, Journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2, 1978.

3- Chenery, Hollis and Syrquin, Mosies, **"Pattern of Development (1950-1970)"**, Oxford University Press, London, 1975.

4- Dodaro, Santo, **"Comparative Advantage, Trade and Growth"**, World Development, Vol. 19, No.9.

5- Dunn JR and Ingram, James, **"International Economics"**, Fourth Edition, John Wiley and Sons, Inc., 1996.

6- Esfahani, H.S., **"Export, Imports and Economic Growth in Semiindustrialized Countries"**, Journal of Development Economics, Vol. 35, 1991.

7- Evans, David and Alizadeh, Parvin, **"Trade Industrialization and the Vjsible Hand"**, Journal of development Studies, Vol. 21, No.1, 1984.

8- Feder, Gershon, **"On Exports and Economic Growth"**, Journal of Developments Economics, Vol. 12, pp 59-73, 1982.

9- Harvey, Andrew, **"The Econometrics Analysis of Time Series"**, 2nd Edition, 1990.

10- Hill, R. Carter, Griffths, William E. and Judge, George G., **"Learning and Practicing Econometries"**, John Wiley and Sons, Inc., 1993.

11- International Financial Statistics, **Year Book**, 1990.

12- International Financial Statistics, **Year Book**, 1997.

13- Kavoussi, Rostam M., **"Export Expansion and Economic Growth"**, Journal of Development Economics, Vol. 14.

14- Kim, Linsu and Amsden, Alic H, **"Republic of Korea"**, World Development, Vol. 120, No. 5/6, 1984.

15- Kwasi Fosu, Augustin, **"Export and Economic Growth: The African Case"**, Journal of Development, Vol. 18, No. 6, pp 831-835, 1990.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

16- Lall, Sanjaya, **"Exports of Technology by Newly-Industrializing Countries: An Overview"**, World Development, Vol. 12, No. 5/6.

17- Mosies, Syrquin, **"Pattern of Structural Change"**, In Hollis Chenery and T. N. Srinivsan. Handbook of Development Economic, North Holland, 1989.

18- Michaely, Michael, **"Exports and Growth: An Empirical Investigation"**, Journal of Development Economics, Vol. 4, No. 1, 1977.

19- Moschos, Demetrios, **"Export Expansion, Growth and the Level of Economic Development"**, Journal of Development Economics, Vol. 30, 1989.

20- Al-Momani, Riad, **"Jordan's Development Policy and it Performance (1967-1985)"**, Dar Al-Amal, 1987.

21- Quraan, Anwar, **"Private and Public Investment and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis"**, Abhath Al-Yarmouk, Vol. 13, No. 3, pp 35-64, 1997.

22- Quraan, Anwar, **"Government Expenditures and Economic Growth in Jordan: An Empirical Investigation"**, Abhath Al-Yarmouk, Vol. 13, No. 1, pp 41-51, 1997.

23- Ram, Rati, **"Export and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time-Series and Cross-Section Data"**, Economic Development and Cultural Change, Vol. 36, No. 1, 1987.

24- Al-Raimony, Ahmad and El-Nader, Hasan, **"The Effect of Exports on Economic Growth in Developing Countries: The Case of Jordan (70-93)"**, Abhath Al-Yarmouk, Vol. 13, No. 1, 1997.

25- Schmitz, Hurbert, **"Industrialization Strategies in Less Developed Countries"**, The Journal of Development Studies, Vol. 21, No. 1, 1984.

26- Tyler, William, G., **"Growth and Export Expansion in Developing Countries: Some Empirical Evidence"**, Journal of Development Economics, Vol. 9, No. 1, 1981.

27- The World Bank, **"World Development Report"**, August 1979.

28- The World Bank, **"World Development Report"**, 1987.

29- Yaghmaian, Behzad and Reza, Ghorashi, **"Export Performance and Economic Development"**, American Economist, Vol. 39, 1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Export Performance and its Effect on the Economic Growth in Jordan: An Empirical Study (1972-1996)

Introduced by: 'Ohud Abd Al-Hafiz Khasawneh

Supervised by: Dr. Qasim Al-Hammouri

Abstract

With the help and success granted by God, I have completed this humble work. I am very hopeful to succeed in introducing what is useful and new.

The exports subject is one of the most important subject that has been discussed by numerous researchers and great number of dissertations. But, my will in introducing what is new and useful and avoiding repeating what was written and discussed about this issue, I have felt it is proper to focus on a side not mentioned by anyone before in our lovely country, Jordan (according to my personal knowledge).

The major concentration, in this study, will be on the primary content of the report of the International Bank announced in 1987, which has showed that the rapid growth and effective manufacturing have often been achieved through adopting the outward orientation policy (export-led growth). This policy has been considered the best to the extent that it has been called the new conventional wisdom. Thus, the International Bank has aimed at universalizing the adoption of this policy as a means for economic growth in all developing countries with its various circumstances, depending on the newly industrialized countries experience.

I will attempt, through this study, to assure of the correctness of the following issues:

1- The concept of generalization and comprehension, which the International Bank has wanted, when it has mentioned the Korean experience as one of the newly industrialized countries, is incorrect. For Korea has a strong manufacturing base and comprehensive improvement which enable it to reach the surplus stage of the manufactured goods. It firstly started by adopting import substitution policy. This policy has enriched it with distinguished knowledge, experience and high

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

qualification. This experience enables Korea to occupy the foremost place among the newly industrialized countries. But there is a great difference between Korean and Jordanian Economy to the extent that it is difficult to apply this policy to Jordan.

When Korea has started adopting import substitution policy, it has imported various equipments and instruments in order to establish new industries. Then, in the following step, it has made some amendments on the design of those equipments and instruments to become more suitable for the Korean environment, until it becomes able to establish a strong manufacturing basis. The local production has also become surplus of the local demand. Therefore, the Korean government has altered into the policy of encouraging exports, after comprehensive and accurate studies, in order to get rid of the surplus of the manufactured goods. Moreover, government has changed the product elements for the success of this new policy in away to serve and raise exports market. This process has been reflected on the economic growth. Thus, the economic growth, in Korea, has been developed because of manufacturing but not of exports.

2- The existence of certain level of the development and structural changes is a primary condition to get high averages of economic growth and exports. It has been expressed in this study in the two variables: growth of manufacturing output weighted by the share of manufacturing in total output and growth of manufacturing employment weighted by the share of a manufacturing in total employment.

In order to find a specific and reliable exports sector for the aim of increasing economic growth, it is necessary to find a special and developed manufacturing sector able to apply to all economic changes and developments in the world.

In order to find a developed and effective manufacturing sector, it is necessary to find appropriate climate through establishing a complete primary structure for manufacturing. The most important result of the structural changes is increasing the average of exports growth. Then, exports success is considered as a logic consequence for the manufacturing success and setting up the required structural changes. The economic growth is also a logic consequence foe exports success.

3- It is not necessary for exports to contribute in increasing the average of economic growth, for it may have a neutral effect.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

In order to achieve these purposes, I have used a measuring model consisting of four equations previously applied on a group of the developing countries such as Jordan by using the cross-section data.

It is found, through this study, that the coefficient of the exports variable carries a negative sign which has not been proved its statistic importance, which means that its effect becomes neutral on the average of the economic growth. It has also showed that the growth of the manufacturing sector as one aspect of the structural changes aspects has an growth of the local product and exports. It is also found that the growth of this sector reaching 1% will lead to the growth of the local product and exports reaching 1.1% and 2.8% respectively.

This study has completed with the following recommendations:

* It is necessary to apply export-led growth policy side by side with import substitution policy through directing the exports revenues to establish the productional and heavy manufacturing.
* It is important to expand setting up the Jordanian commodities standardization in order to assure producing qualified products and finally to export these productions.
* There must be concentration on manufacturing sector by finding a wide manufacturing basis, and it is necessary to set up suitable solutions for this sector problems and increasing the qualification of the production as a previous requirement specifically for growing and improving exports and generally for economy.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (1)

عدد المتعطلين عن العمل ومعدلات البطالة
في الاردن خلال الفترة (1972-1996)

الف/عامل

السنه	عدد العاطلين	معدل البطاله (%)	عدد العاملين فعليا *
1972	45.1	14.0	271.1
1973	36.8	11.1	216.0
1974	27.5	8.0	216.4
1975	17.3	4.9	228.1
1976	5.9	1.6	361.2
1977	8.5	2.2	271.0
1978	11.3	2.9	380.9
1979	14.2	3.5	91.1
1980	14.7	3.5	405.3
1981	17	3.9	418.4
1982	19.4	4.3	431.8
1983	22.4	4.8	445.3
1984	26.2	5.4	458.5
1985	30.1	6.0	472.2
1986	42.9	8.0	492.5
1987	46.4	8.3	509.3
1988	50.4	8.8	521.9
1989	60	10.3	523.5
1990	105.9	16.8	524.1
1991	121.6	18.8	557.6
1992	106	15.0	600.1
1993	161.5	18.8	660.1
1994	171.2	15.3	798.8
1995	169.4	15.0	836,2
1996	138.3	12.0	874.7

المصدر : حسين طلافحه وخميس الفهداوي ، 1998، دراسه تحليليه لمشكلة البطاله في الاقتصادالاردني خلال الفتره (1968- 1996) منشورات جامعة اليرموك ، مركز الدراسات الاردنيه - اربد -الاردن - ص 40

* Quraan ,Aanwer,"Private and public Investment And economic growth in jordan :An Empirical Analysis ,Abhath al-Yarmouk,vol.13,no.3,1997,pp:35-46.p44 . للسنوات (1993-1972)

اما السنوات(1994-1996)من المصدر الاول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (2)

بالاسعار الجارية

مليون/دينار

السنة	التغيرفي المخزون	تكوين رأس المال الأجمالي	الاستثمار الاجمالي	اهتلاك راس المال الثابت	التكوين الراسمالي الصافي
1972	6.0	36.3	42.3	8.1	34.2
1973	-8.0	47.2	39.2	8.3	30.9
1974	2.4	63.2	65.6	8.5	57.1
1975	0.9	87.9	88.8	12.5	76.3
1976	11.5	182.7	194.2	38.2	156.0
1977	5.0	268.0	273.0	44.8	228.2
1978	-5.5	274.6	269.1	55.1	214.0
1979	-15.4	344.9	329.5	69.0	260.5
1980	11.0	452.9	463.9	87.3	376.6
1981	28.4	672.6	701.0	113.0	588.0
1982	30.0	649.4	679.4	142.3	537.1
1983	53.4	570.0	623.4	169.6	453.8
1984	31.0	546.6	577.6	149.6	428.0
1985	41.6	385.2	426.8	197.3	229.5
1986	37.6	410.3	447.9	187.7	260.2
1987	76.2	468.4	544.6	193.8	350.8
1988	60.9	508.2	569.1	209.2	359.9
1989	54.9	547.4	602.3	226.9	375.4
1990	60.1	691.4	751.5	219.8	531.7
1991	59.2	608.7	667.9	278.7	389.2
1992	159.6	1049.2	1208.8	323.8	885.0
1993	119.2	1303.5	1422.7	352.4	1070.3
1994	60.0	1391.0	1451.0	390.4	1060.6
1995	159.3	1395.1	1554.4	433.8	1120.6
1996	52.1	1464.0	1516.1	516.9	999.2

السنوات (1972-1975) بيانات احصائية سنوية (1964-1989) تشرين اول 1989،عدد خاص ص 59 .

السنوات (1976-1991) بيانات احصائية سنوية (1964-1993) ،عدد خاص 1994 ، ص48 .

السنوات (1992 - 1996) النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد (34) ، العدد (8) تشرين اول 1998 ، ص 84

Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (3)

بالاسعار الجارية

مليون/دينار

السنة	ناتج الصناعة التحويلية	الصادرات	الناتج المحلي الأجمالي
1972	28 . 8	12.6	251 . 7
1973	36 . 0	14.0	265 . 2
1974	26 . 8	39.4	300 . 4
1975	34 . 0	40.1	379 . 1
1976	47 . 3	49.6	512 . 1
1977	62 . 9	60.3	624 . 6
1978	69 . 5	64.1	767 . 9
1979	118 . 9	82.6	914 . 6
1980	133 . 3	120.1	1151 . 2
1981	189 . 8	169.0	1426 . 7
1982	212 . 6	185.6	1701 . 1
1983	204 . 3	160.1	1828 . 7
1984	246 . 9	261.1	1981 . 4
1985	205 . 4	255.3	2020 . 2
1986	193 . 9	225.6	2163 . 6
1987	213 . 6	248.8	2208 . 6
1988	197.0	324.8	2264 . 4
1989	254 . 7	534.1	2372 . 1
1990	345 . 3	612.3	2668 . 3
1991	343 . 7	598.6	2855 . 1
1992	406 . 3	633.8	3493 . 0
1993	427 . 3	691.3	3801 . 7
1994	561 . 4	793.9	4201 . 3
1995	579 . 7	1,004.5	4654 . 6
1996	528 . 6	1,039.8	5146 . 7

البنك المركزي الاردني ،النشرة الاحصائية السنوية ،العدد الخاص (1964-1995)
ص48 ، والنشرة الشهرية ، المجلد 34 ، العدد8 ، تشرين أول 1998 فقط لعام1996
*International Financial Statistics Year book ,1997,p504.

Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (4)

الرقم القياسي للصادرات 100=1990	مخفض الناتج القومي 100=1990	السنة
19 . 2	20 . 6	1972
19 . 3	22 . 9	1973
39 . 3	27 . 4	1974
44.5	30 . 6	1975
41 . 4	34 . 2	1976
41 . 4	39 . 1	1977
39 . 9	41 . 9	1978
46 . 2	47 . 8	1979
47 . 7	50 . 1	1980
54 . 8	57 . 7	1981
59 . 8	65 . 1	1982
54 . 7	68 . 3	1983
59 . 6	73 . 0	1984
57 . 8	71 . 5	1985
49 . 8	71 . 6	1986
46 . 2	71 . 0	1987
53 . 8	74 . 2	1988
84 . 0	89 . 8	1989
100.0	100.0	1990
111 . 3	105 . 1	1991
107 . 2	110 . 8	1992
108 . 3	114 . 2	1993
113 . 5	116 . 7	1994
117 . 1	120 . 9	1995
126 . 1	127 . 0	1996

*International Financial Statistics Year book ,1997,p504.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (5)

الارقام القياسية لاسعار الصادرات والمستوردات باسعار 1990 للفترة (1972-1996)

السنة	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات 1	الرقم القيا سي لسعر وحدة المستوردات 2	شروط التبادل السلعي 3	تحسن/ تدهور 4
1972	19.2	21.7	88.5	-11.5
1973	19.3	22.7	85.0	-15.0
1974	39.3	28.9	135.9	35.9
1975	44.5	39.7	112.0	12.0
1976	41.4	38.6	107.2	7.2
1977	41.4	39.4	105.0	5.0
1978	39.9	38.3	104.1	4.1
1979	40.2	41.0	98.0	-2.0
1980	47.7	50.9	93.7	-6.3
1981	54.8	61.9	88.5	-11.5
1982	59.8	62.9	95.0	-5.0
1983	54.7	57.5	95.1	-4.9
1984	59.6	63.6	93.7	-6.3
1985	57.8	61.9	93.3	-6.7
1986	49.8	46.6	106.8	6.8
1987	46.2	48.4	95.4	-4.6
1988	53.8	51.2	105.0	5.0
1989	84.0	74.3	113.0	13.0
1990	100.0	100.0	100.0	0.0
1991	111.3	100.2	111.0	11.0
1992	107.2	94.7	113.1	13.1
1993	108.3	96.2	112.5	12.5
1994	113.5	93.6	121.2	21.2
1995	117.1	99.3	117.9	17.9
1996	126.1	109.7	114.9	14.9

International Finanical Statstics ,Year Book,1997,p 504.

احتسب العمود (3) بقسمة العمود (1) على (2)

احتسب العمود (4) بطرح 100 من العمود (3)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (6)

الارقام القياسية لكميات الصادرات والمستوردات با سعار 1990 للفترة (1972-1996)

السنة	الرقم القياسي لكميةالصادرات 1	الرقم القيا سي لكمية المستوردات 2	شروط التبادل التجاري الا جمالي 3	المقدرة على الاستيراد 4
1972	13.0	25.0	192.3	11.5
1973	14.1	24.4	173.0	11.9
1974	20.0	27.2	136.0	27.1
1975	17.2	34.6	201.1	19.2
1976	20.8	51.6	248.0	22.2
1977	25.1	60.6	241.4	26.2
1978	27.0	69.1	255.9	28.1
1979	33.4	81.2	243.1	32.7
1980	41.7	79.7	191.1	39.0
1981	48.6	94.1	194.4	43.0
1982	49.7	103.8	208.8	47.2
1983	49.4	104.7	29.7	46.9
1984	69.3	98.2	141.7	64.9
1985	72.2	100.5	139.1	67.3
1986	74.0	105.6	142.7	79.0
1987	88.0	109.5	124.4	83.9
1988	98.6	115.1	117.3	103.5
1989	103.9	95.9	92.3	117.4
1990	100.0	100.0	100.0	100.0
1991	87.9	98.8	112.4	97.5
1992	96.5	135.5	140.4	109.1
1993	104.3	147.7	141.6	117.3
1994	111.6	143.9	128.9	135.2
1995	137.3	152.0	110.7	161.8
1996	134.7	170.4	126.5	154.7

International Finanical Statstics ,Year Book,1997,p 504.

احتسب العمود(3) بقسمة العمود (2) على العمود (1)

احتسب العمود (4) وفقا للمعادلة التالية : المقدرة على الاستيراد =الشروط الصافية للتبادل * الرقم القياسي لكمية الصادرات/100

© Arabic Digital Library Yarmouk University